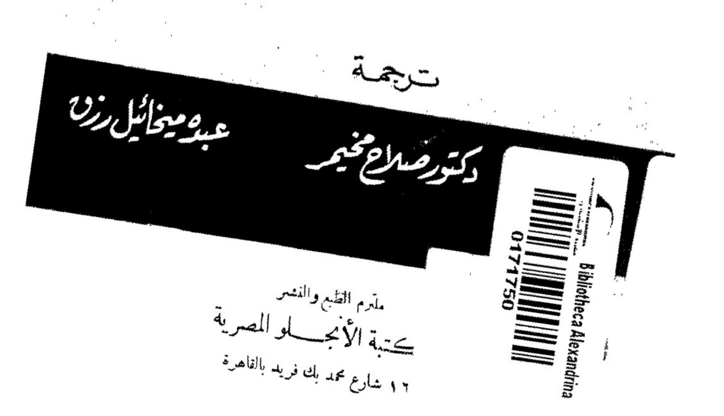
دانييل لاجاش

وحدة علم النفس



ترجمة

دكتور صلاح مخيمر

عبده ميخائيل رزق

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

Bibliotheca Alexandrina
0171750

دانييل لاجاش

وحدة علم النفس

علم النفس التجريبي وعلم النفس الكلينيكي

الدكتور صلاح مخيمر

أستاذ علم النفس
بكلية المعلمين بالقاهرة

عبده ميخائيل رزق

أستاذ علم النفس
بكلية المعلمين بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٩٦٥

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

القاهرة

هذه ترجمة كتاب :

Daniel LAGACHE

L' UNITÉ DE LA PSYCHOLOGIE

Presses Untversitaires
de France, 1949

الطبعة الأولى ١٩٦٠

الطبعة الثانية ١٩٦٥

مقدمة الترجمة

بقلم الدكتور صلاح مخيمر

قلة ليس بعدها من قلة ، ودلالة ليس وراءها من دلالة . فهذا الكتيب قد قل إلى أبعد حدود القلة ، ودل إلى أقصى غايات الدلالة . وهل هناك قلة كهذه القلة تتيح لك أن تتفهم الوحدة فى كثرتها ، وأن تتتبع الكثرة فى إطارها الواحد ؟

إنك لتمضى بالقراءة فتمضى بك فى أعمق فهم ، من « الطبيعية » إلى «الإنسانية» ، ومن «التجريبية» إلى «الكلينيكية» ، ومماينضوى أقله ، إلى ماينضوى أكثره ، من مدارس علم النفس، تحت هذه النزعة أو تلك من نزعاته الرئيسية . تمضى بك القراءة المرة بعد المرة فتدرك فى المرة ماعجزت عن إدراكه فى المرات السابقة ، وتستبين وراء التباين المتعدد وحدة الصرح ، وتتراءى لك جنبات الوحدة فى تكثراتها المتباينة ، وتبايناتها الكثيرة .

لقد قرأت هذا الكتيب ما يزيد على المرات العشر ، فما شعرت قط بأنى قد بلغت منه ما أريد ، وإنما هى فى كل مرة آفاق جديدة تتفتح ، ومشا كل تنتصب فتحفزنى على التفكير وتبعثنى على التأمل،

فلا يزيدنى هذا كله إلا إعجابا بأستاذى وما أتيح له من قدرة على الإيجاز المحكم ، والانتهاء بالكثرة الكثيرة إلى الوحدة الواحدة ، وبالنظرات المختصمة والآراء المعتركة إلى الفكرة الإجمالية المصالحة ؛ كل ذلك فى ترفع منه عن إسفاف الصنعة وفى حرية مقتدرة لأتعرف إكراه الوقائع .

حقاً ما أخصب الحياةوما أعمق العمر حين يكتب لبعضهأن يضيع فى قراءة مثلهذه الصفحات ! فمن القراءة ما قد يفضل الكتابة، ومن الترجمة ما قد يفضل التأليف . فمن كتب فايكتب فى هذا المستوى ، وإلا فلا أقل من أن يحفظ على المادة جلالها وجمالها ، فحسبها ما تلقاه اليوم من إسفاف صحافة « المتصحفين »،وضحالة كتابة « المتكتبين » ، وامتهان الدعاة من « المحترفين » .

أول يناير ١٩٦٠

وحدة علم النفس[1]

فى سنة ١٩٣٦ كتب إدوار كلاباريد E. Claparède فى إحدى مقالاته عن « علم النفس الوظيفى » ما يأتى :

« إن زميلنا مرتشيسون Murchison الأستاذ بجامعة كلارك ، قد اعتاد أن ينشر كل خمس سنوات مجلدا فى « علوم » النفس (هكذا بالجمع !) . فكانت هناك « علوم » نفس لسنة ١٩٢٥ ، وأخرى لسنة ١٩٣٠ . نجد علم نفس السلوكية ، وعلم نفس الأفعال المنعكسة ، وعلم نفس الدينامية ، والتحليل النفسى ، وعلم نفس الغرضية إلخ . وإن هذه « العلوم » ، لتعد بحق حصيلة جد هامة . ولكنها تدل بوضوح على أن علمنا ما يزال بعد فى حالة من البدائية ! فليس هنالك غير علم طبيعة واحد ، وعلم كيمياء واحد . وبالمثل لن يوجد ، أو بالحرى لا ينبغى أن يوجد ، غير علم نفس واحد . »

---

(١) هذا المقال تطوير للدرس الافتتاحى فى محاضرات علم النفس وهو الذى ألقى بالسوربون فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

فهل حقائق عام ١٩٣٦ ما تزال هى حقائق عام ١٩٤٧ ؟ إن « علوم » النفس لتصدمنا بتعددها ، سيان اتصل الأمر بالموضوع أو بالمنهج أو بالنظرية. ومع هذا ، فإن المنظور لم يبق على حاله: فبعض الأفكار وجدت طريقها ، وبعض الاكتشافات التى كانت تبدو مرتبطة بمنهج معين ، قد تناولتها مناهج أخرى فدعمتها وأثرتها . كما تبدت ، بين وجهات النظر أو النتائج ، قرابة أو مطابقة كان يحجبها اختلاف المصطلحات . ومن هنا فإن عالم النفس فى سنة ١٩٤٧ لهو فى موقف أفضل ، يتيح له أن يستبين ما هى ، أو ما يمكن أن تكون عليه ، وحدة العلوم النفسية .

* * *

إزاء موقف العلماء هذا ، نجد أمامنا طريقين : أما الأول فينحصر فى استعراض منهجى لقائمة « علوم » النفس ، استعراضا يطول أمره ولا شك ، مما يحيلنا إلى الطريق الثانى ، وينحصر فى استخلاص الاتجاهات الرئيسية . وهنا نتساءل عما كانت عليه اهتمامات علماء النفس ، الذين حاولوا التأمل فى علمهم ، فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٤٠ ،

من الناحيتين المذهبية والإبستيمولوجية [1] . ونستطيع أن نجمل هذه الاتجاهات فى المأزق التالى :علم الطبيعة أمعلم الإنسان. (فالونWallon ١٩٣١ ، مولر ـ فراينفلز Muller—Freienfels ١٩٣١) . فمن الممكن أن نرسم نزعة سيكولوجية « طبيعية » ونزعة سيكولوجية «إنسانية» . بلومن الممكن أن نعارض ما بين النزعتين نقطة نقطة ، وإن كان ذلك بطريقة إجمالية عريضة ، كما سنرى فيما يلى :

فالنزعة الطبيعية والنزعة الإنسانية تتصوران الوقائع السيكولوجية تصوراً مختلفاً . النزعة الطبيعية تميل إلى استبعاد الشعور ، وتعالج الوقائع السيكولوجية بوصفها أشياء. وتجد هذه «الشيئية » أمعن صورها وأكملها فى السلوكية الوطسونية [2] . فموضوع علم النفس هو السلوك

---

(١) الإبستيمولوجيا هى الدراسة النقدية للمعايير والمناهج المتبعة فى البحث . (المترجمان)

(٢) فعلم النفس فى رأى السلوكية التى أقامها واطسون J. B. Watson ينبغى أن يستند فحسب إلى ملاحظة السلوك الخارجى ، فى استبعاد للاستبطان ، ودون ما اعتبار للشعور . فتفسير السلوك ميكانيكى .

من حيث هو خارجي ومادي[1] . أما النزعة الإنسانية ، وهي أمعن في التقليدية ، فتسلم بأن الوقائع السيكولوجية هي «حالات شعورية» (سارتر ١٩٤٠) ، أو « تجارب حية » (و . شترن ١٩٣٥) ، أو « تعبيرات » (ياسبرز ١٩٣٣ — دانيل لاجاش ١٩٤١) نقرأ فيها التجارب الحية التي يعيشها الآخرون . فعلم النفس الإنساني النزعة لا يركز اهتمامه على السلوك المتاح للملاحظة ، وإنما على الكيان الحي ، بمعنى الوجود كما يعيشه الشخص .

وتتجابه النزعتان الطبيعية والإنسانية فيما يتصل بالعلاقة ما بين الكل والأجزاء . وهنا نجد أن النزعة الطبيعية هي الأقرب إلى التقليدية بإقرارها أسبقية الأجزاء والقوانين الجزئية . « فالفعل المنعكس الشرطي» مثلا ، هو في رأي الكثيرين سلوك بسيط وأولي ؛

(١) انظر بول جيوم : « إن سلوك الكائن الحي هو مجموع استجاباته المتاحة لملاحظ خارجي. وعليه فالأمر يتعلق بوقائع فيزيائية ؛ وكل طرائق التسجيل والقياس المألوفة تنطبق بالتالي عليها من حيث المبدأ ، بنفس الدقة وبنفس الإحكام مما يصدق على أية وقائع فيريائية . وتنحصر الدراسة السيكولوجية لهذا السلوك في ربطه بالموقف الذي ينشأ فيه . وكلمة « الموقف » تشير هي أيضاً إلى شروط فيزيائية متاحة للملاحظه الخارجيه ، بالدقه والإحكام العلميين . » (1938,8o08-11) .

و « العادة » هي تسلسل أفعال منعكسة شرطية ، و « الشخصية » هي جمع عادات . (تلكان ١٩٤٢ ص ١٩٥ ـ ١٩٩) . أما في النزعة الإنسانية فالكل سابق على الأجزاء ، ولا يمكن أن يعاد بناؤه ابتداء من أجزائه . فكل واقعة سيكولوجية لا يمكن إلا بطريقة مصطنعة أن تعزل عن جملة علاقات الكائن الحي بالبيئة ، أو بتعبير « إنساني » ، عن جملة علاقات الشخص بالعالم . فالشخصية وحدة كلية ، تكشف عن نشاط ثري ، تنبغي دراسته لفهم الحياة النفسية . ومشكلة الشخصية مشكلة رئيسية .

وعندما نتناول مسألة معقولية الوقائع السيكولوجية ، نرى « علوم النفس » الطبيعية النزعة تقيم قوانين شبيهة بقوانين الطبيعة مصاغة ما أمكن في علاقات كمية ، تسمح « بتفسير » الظواهر ، بمعنى أنها تسمح بردها إلى عدد قليل من العناصر المكونة الأولية ، هذه الظواهر التي تترجم خصائصها الأساسية في « منحنى » ، كما هو الشأن مثلا في قوانين التعلم . أما علم النفس الإنساني النزعة فيستند لا إلى القوانين ، وإنما إلى إنماط مثالية ، أو إلى علاقات مثالية ، هي إجمالات synthèses واضحة المعالم تعين على « الفهم » ، أكثر مما تعين على « التفسير » . فدراسة الشخصية تتطلب منهجا ، لا كميا

إحصائيا ، بل كيفيا ، يستند إلى الحدس والمذاق الفنى . وليس لمثل هذه الدراسة أن تغفل الجوانب الجسمية التى تعبر بها الحياة عن نفسها (ياسبرز ١٩٣٣ — لاجاش ١٩٤١) .

وتتجابه النزعتان الطبيعية والإنسانية أيضاً فيما يتصل بتصورهما للجوهر المقوم للحياة النفسية . فالنزعة الطبيعية ، بتشبثها بالمعطيات المادية المتاحة للملاحظة الموضوعية ، لا تسلم بجوهر مقوم غير عضوى . فى حين أن النزعة الإنسانية تولى على العكس اهتماما كبيرا للكشف عن مجاهل « الطبقات العميقة » للجهاز النفسى ، « للاشعور » ، « لسيكولوجية الأعماق » .

وأخيراً تفترق النزعتان الطبيعية والإنسانية فيما يتصل بموقفهما من الغائيةوالقيم . فبينما يلفظ علم النفس « الطبيعى» الغائية والقيم ، بسبب طابعها الذاتى ، فإن علم النفس « الإنسانى » يلح عليها بالأهمية . فعلم النفس ينبغى أن يكون « وظيفيا » ؛ و « التكيف » هو المشكلة المركزية فى علم الحياة وعلم النفس . وعالم الكائن الحى هو دوما عالم قيم .

ومع أن كل تعارض من هذه التعارضات الخمسة هو فى ذاته

حقيقى ، وله دلالته ، فإننا لا نجد بالكاد مدرسة تنضوى تحت راية النزعة الطبيعية ، أو تحت راية النزعة الإنسانية على نحو ما ميزناها مسلمة بكل مبادئها الأساسية دون استثناء .

ونستطيع أن نضع ضمن معسكر « علوم » النفس الطبيعية النزعة أتباع فنت Wundt داخل ألمانيا وخارجها[1] ، وأتباع ريبو Ribot فى فرنسا . ولكن مدرسة فور تسبورج Wurzbourg اشتغلت بالاستبطان التجريبى[2] . وينظر علم نفس الجشطلت إلى الوحدات الكلية المنتظمة البنية باعتبارها أولية[3] . والسلوكية ، بأخذها

(١) ولهلم فنت (١٨٣٢ ـ ١٩٢٠) هو مؤسس أول معمل لعلم النفس (ليبزج ١٨٧٩) وأول مجلة سيكولوجية خالصة .

(٢) هى طريقة استخدمها الفريد بينيه واستخدمتها مدرسة فورتسبورج . وهنا يهتم المجرب بوصف التجربة الحية للشخص أكثر مما يهتم بالسلوك الخارجى أو بنتاج السلوك . واستخدمت هذه الطريقة بصفة خاصة فى دراسة التفكير. ولقد صاغ الفريد بينيه وصاغت مدرسة فورتسبورج ـ فى نفس الوقت تقريبا ـ نظرية التفكير بغير صور .

(٣) يتمسك علم نفس الجشطلت منذ فيرتهايمر Wertheimer بطابع الوحدة الكلية للوظائف العقلية ، وذلك فى معارضة « للذرية » السيكولوجية .

بالمسلمة «الوظيفية» ، أى بفكرة أن كل سلوك يتخذ من خفض التوتر دلالته ، إنما تتنازل تنازلا هاما أمام « الغائية ».ولعل علم نفس الأفعال المنعكسة[1] هو الذى يأخذ وحده بكل بنود النزعة الطبيعية . ومع ذلك « فقانون الأثر » وضرورة « التعزيز » فى نشأة الاستجابات الشرطية وفى استمرارها ، قد تعدان خروجا على السنة «الميكانيكية » الصارمة[2] . ومن هنا جاهد البعض كيما يحرر الاستجابة الشرطية من استرقاق التعزيز وحاجتها إليه (هاريس ١٩٤٦) .

ولنتحول الآن إلى المعسكر الإنسانى : وما موقفه بأحسن حالا .

---

(١) علم نفس الأفعال المنعكسة هو من حيث المبدأ دراسة للأفعال المنعكسة ، وهو فى واقع الأمر دراسة الأفعال المنعكسة الشرطية ،وتفسير للسلوك عن طريق التشريط . ويطلق البعض اسم « ما وراء علم نفس الأفعال المنعكسة » Métaréflexologie على استخدام علم نفس الأفعال المنعكسة التجريبى فى التفسير النظرى وغير المباشر للسلوك .

(٢) يقرر قانون الأثر بصفةأساسية أنه « متى تساوت جميع الظروف الأخرى » فإن الاستجابة تعزز عن طريق النجاح ، وتضعف أو تنمحى (أو تستبدل) إثر الفشل. فإذا لم تتعزز الاستجابةالشرطية « بإثابة» أو «عقاب» فإنهاتضمحل وتنطفىء . ومن الممكن أن تعاود الظهور بصورة تلقائية .

فالفلسفة « الظاهرياتية » phénoménologie، وعلم النفس « الفهمى »، وفلسفة « التجربة الشخصية » personnalisme [1] ، والتحليل النفسى ، تمثل كلها ، من نواح مختلفة ، اتجاهات « إنسانية » . ولكن الفلسفة « الظاهرياتية » ، تقف موقف العداء من تصور « اللاشعور » ، أو هى تنكره بصورة صريحة (سارتر ١٩٣٩ ص ٢٤) . والتحليل النفسى يحمل آثارا قوية من النزعة الطبيعية (هارتمان ، ١٩٢٧) .

وهكذا يضعف الفاصل ، ولكنه لم ينمح بعد . فصرامة التعارض تجد ما يحدهـا فى تشابك المدارس والمذاهب . والحق أن النزعتين الطبيعية والإنسانية ذاتهما لا تمثلان غير مجرد اتجاه عام ، ولن يلبثا ، متى حاولنا أن نحدد لكل منهما موقفاً نوعياً ، أن يتكشفا كتصورين غير ثابتين .

والاختيار ما بين النزعتين الطبيعية والإنسانية يمكن أن لا يصدر إلا عن دوافع شخصية. فإن التعارض بينهما يذكرنا بتعارضات أخرى تقليدية : الفكر الرياضى وفكر المذاق المرهف ، الفكر المجرد

---

(١) يتخذ علم نفس « التجربة الشخصية » من « الشخص » الإطار المرجعى المطلق فى علم النفس (شترن ١٩٣٥) .

والفكر العيانى ، الفكر التحليلى والفكر التركيبى . والاختيار ما بين النزعتين الطبيعية والإنسانية يجيب ، فى المستوى العميق ، على حاجات الشخص الوجدانية ، ومحاولاته حل مشكلاته الخاصة . ولكن إذا لم يكن الاتجاه إلى النزعة الطبيعية أو الإنسانية فى حقيقة الأمر ، غير مسألة شخصية ، فإننا لا نرى سبيلا إلى الخروج من هذا المأزق ، اللهم إلا عن طريق التحليل النفسى لعلم النفس وعلمائه .

•

وليس من المستبعد بحال أن يتعلق الأمر بمسألة « واقعية » ، وأن يكون من الممكن بالتالى أن نحدد ، عن طريق الوقائع ، من هو على حق ومن هو على باطل . وإنه وإن تكن قضايا الفريقين متعارضة فى عصر واحد ، فليس لهما مع ذلك نفس العمر . وبصورة عامة ، يمكن القول أنه باستثناء « السلوك » الذى وضع حديثاً فى معارضة « الشعور » (واطسون ١٩١٣) ، فإن قضايا الجانب الإنسانى هى بمثابة رد فعل تجاه قضايا الجانب الطبيعى ؛ فمبدأ « الوحدة الكلية » يجابه « الذرية السيكولوجية » ، و « الفهم » يجابه « التفسير » ، و « اللاشعورى » يجابه « الفسيولوجى » ، و « الوظيفية » تجابه « الميكانيكية » . وليس من شك فى أن تاريخ الفكر البشرى ، يمكن أن

يمدنا بحجج تكشف عن أن رد الفعل هذا إن هو إلا نكوص وهجمة مضادة من جانب مبدأ « الأنيما »[1] animisme . ولكننا نستطيع أيضاً أن ننظر إلى رد الفعل هذا على أنه محاولة تتلمس تحقيق التلاؤم مع الواقع ، ذلك الواقع الذى كان ينظر البعض إليه فى الماضى نظرة مشربة بالواقعية المسرفة والمنطقية المتطرفة ، وذلك حسب ملاحظة عميقة لياسپرز ، ذلك الواقع الذى حاول البعض فى الماضى أن يقدم عنه ، وفق أنموذج مستعار من العلوم الطبيعية ، مخططا هيكاليا مسرفا فى البساطة[2] . وعليه ينبغى أن نسلم بأننا لسنا أمام اتجاهات تستحيل زحزحتها ، وبأن تجابه المبادىء ، وبأن التشابك مابين النزعة الطبيعية والنزعة الإنسانية ، إنما يمثل لحظة من لحظات تاريخ الفكر ، ويشير إلى حركة ديالكتيكية لاتعدو فى الواقع أن تكون غير جهد جماعى للعلماء فى البحث عن الحقيقة .

---

(١) مبدأ الأنيما هو القائل بوجود الأرواح فى الأشياء المتحركة (المترجمان) .

(٢) «عندما نكون أطفالا ، نرسم الأشياء أولا ، لا كما نراها ، بل كما نتخيلها . وكذلك حالنا كعلماء نفس ومعالجين نفسيين ؛ فإننا نمر أولا بمرحلة نتخيل فيها ما هو نفسى ، بطريقة معينة ، قبل أن ننتقل إلى المرحله التى نتخلص فيها من الأحكام القبلية فنرى ما هو نفسى مباشرة على ما هو عليه » : (ياسبرز ١٩٣٣ ص ٤٩) .

وهكذا نجد أن التصور « الشيئى » الصارم « للسلوك » قد تطور . فبعد أن كان هذا التصور « جزيئيا » وميكروسكوبيا عند واطسون ، أصبح « كليا » وماكروسكوبيا عند كانتور Kantor وتولمان Tolman ، ويسلم فى الوقت نفسه بدلالات محايثة للسلوك . (تيلكان Tilquin ١٩٤٢) . وإذا بدا من ناحية أنه يصعب من وجهة النظر البيولوجية أن ننكر أن بزوغ الشعور حدث ذو أهمية ودلالة ، فإنه يتحتم أيضاً من وجهة النظر نفسها أن يتخذ اغتنام الشعور مكانه بين جملة معطيات علم النفس .

فمبدأ الوحدة الكلية يميل إلى أن يصبح تصوراً عاماً تأخذ به كل تيارات علم النفس ؛ بل إن هذا الاهتمام بالوحدة الكلية هو طابع مشترك ما بين علم النفس والاتجاه العام للفكر وللعلم .

ومهما يكن أسلوب التعبير ومصطلحاته ، فينبغى أن نعترف بأن أى تفسير يجاهد فى تتبع المسالك البشرية فى كل منعرجاتها يتحتم عليه أن يواجه دوافع ووسائط تتخفى فى معظمها على أرباب هذه المسالك .

فإن الفكرة القائلة بأن عالم الكائن الحى هو عالم قيم ليست

بالفكرة القاصرة على علم النفس التأنيسى النزعة . فعلم النفس مهما أمعن فى النزعة التجريبية لا بد وأن يسلم بنسبية شدة المثير . فليس القياس الفيزيائى للمثير بتقويم موضوعى له. ذلك أن شدة المثير وفاعليته ترتبطان ببنية الكائن العضوى ، موضوع التجربة ، وبحالته الراهنة ؛ ومن باب أولى ، وفى مستوى أكثر تعقداً ، فلأن « يعيش الكائن » موقفا فليس معنى ذلك أن يكون عنه معرفة موضوعية ويابسه ، وإنما يكون ذلك منه ضرباً من الاستجابه قد تم بالنسبة لهذا الموقف ، وإنه يكن على الأقل فى صورة اتجاه إزاءه[1] .

وهكذا فإننا إذا ما نظرنا إلى الأمر ضمن الإطار العام لتاريخ الفكر ، نجد من الأسباب القوية ما يدفع إلى الاعتقاد بأن عالم النفس إنما هو فى موقف منفتح فى صراع بسبيله إلى الانتهاء ، وليس فى موقف مغلق ، كما كان يمكن أن تكون عليه الحال لو أن أمر الاختيار ما بين النزعة الإنسانية والنزعة الطبيعية يرجع فحسب إلى حاجات ذاتية ، وتفضيلات شخصية . وهذا هو عين ما نتبينه إذا ما حددنا ، وإذا ما قارنا ، طرائق علماء النفس فى العمل .

---

(١) ولقد ألح هنرى فالون H. Wallon بصورة خاصة على أهمية الأوضاع الجسميه كاستجابات ، عنددراسة ظواهر السلوك (فالون ١٩٣٣ و ١٩٤٤).

وأولى هذه الطرائق ، هى هذه التى طالما شهر بها الأمريكان تحت اسم « علم نفس الأرائك » armchair psychology ، psychologie de fauteuil : « إذا كانت النزعة التجريبية هى طوطمنا ، فإن علم نفس الأرائك يصبح لنا التابو » (د . ب . كلاين D. B. Klein ١٩٤٢) . ويزداد النضج الفكرى فيزداد التراجع عن هذه الصرامة ، ويسهم نجاح النزعة التجريبية ، بما لا يقل عن إسهام فشلها ، فى تهيئة عالم النفس أكثر فأكثر للاعتراف بفاعلية التجريب مع خصوبة النظرية . «فالمقياس التجريبى » للشخصية، تستحيل إقامته بغير استبصار تمهيدى« بأبعادها. » (تشيرشمان وأكوف ١٩٤٧ C. W. Churchman et R. L. Akoff) .

ويختتم د.ب. كلاين مقاله الذى سبقت الإشارة إليه باستحثاث «التجريبى المتزمت » على أن يضع « أريكة » فى معمله . ولكن هذا التقريظ لا يعنى امتداح التأمل المكتبى الصرف ، لا ولا مجرد ملاحظة الهواة مهما كان حظها من الثراء والحدس . ويشتمل « علم نفس الأرائك » ، فيما أعتقد ؟ على علوم النفس غير التجريبية : علم النفس الكلينيكى بالمعنى الواسع ، والتحليل النفسى ، هذا التحليل الذى يتم بالفعل « على أريكة » . فبحوث « النفسانيين » ، ممن

ينقصهم أو ينعدم عندهم التكوين العلمى ، غالباً مالا تتخطى مرحلة الوصف الذى كان يمكن أن يكون على ما ينبغى ، لو أتيحت له دراية بالتكنيكات ومعرفة بالنظريات . وعلى الرغم من الأمثلة الشهيرة ، وإن تكن نادرة ، فإن « النظريين » الخلص ، ما كانوا ليخسروا شيئاً من الدخول إلى حقل التجربة . وهذا صحيح إلى حد أنه ليس من الجائز أن نتلكأ واقفين عند العمليين الخلص ، أو عند النظريين الخلص ، وإنما نضع موضع الاعتبار « نهجين كبيرين » لتناول المشكلات السيكولوجية ، نهج التجريبيين ونهج الكلينيكيين . ففى طريقتهما فى العمل إنما تتجابه بصورة عيانية النزعتان الطبيعية والإنسانية .

* * *

وليس من شك فى أن علم النفس التجريبى والمقارن يجد نفسه ، من نواح عدة ، فى وضع أفضل يتيح له تحقيق وحدة علم النفس وتكامله مع العلوم الأخرى . فعلم النفس المقارن ، وليس غيره ، هو الذى يستطيع أن يكون عاما . فعلم نفس الكائنات البشرية ليس له من حيث المبدأ أهمية تزيد على علم نفس الكنغر ، أو علم نفس خلد الماء Ornithorynque . هذا إلى أن المقارنة مع الحيوان تتيح لنا فهماً أفضل للكائن البشرى ، وهذا ما كتبه بول جييوم فى كتابه « علم

نفس الحيوان » : « فبإدراجه ضمن المنظور الهـائل لعالم الحيوان ، يصبح الإنسان ولا شك أقرب إلى الفهم ، فنتبين على نحو أفضل الشبه بينه وبين الـكائنات الدنيا ، وأيضاً تفوقه الحقيقى . » (بول جييوم ١٩٤٠ ،ص ٢٠٦) . هـــذه سطور ، من بين كثرة كثيرة ، تعبر عن فـكر سيكولوجى يتسم بالوحدة ، وعن آراء تفيض بثراء المادة ، والنفاذ ، والمنطقية ، والإرهاف . ومن ناحية أخرى ، تتيح الاستعانة بالحيوان استخداما فسيحاً للطرائق التجريبية ، الأمر الذى يتيح لعلم النفس صرامة شبيهة بصرامة علوم الطبيعة .

وتجد الطريقة التجريبية المقارنة مايحدها فى هذه الصعوبة ، صعوبة تناول المسالك البشرية تناولا تجريبياً . ولنوضح الأمر : فإن سـلوك الـكائنات البشرية يمـكن ولا شك أن يـكون موضوعاً وأداة لأبحاث تجريبية . وهناك كثرة من التـكنيكات التى تسمح بدراسة قطاعات « محددة » من السلوك عند الإنسان ، تحت ظروف شبيهة بظروف البحث التجريبى على الحيوان . وغالباً ما تـكون النتائج واحدة . ومن ذلك أن منحنى التعلم يتميز بنفس الخصائص ، سيان تعلق الأمر بتعلم فأر لمتاهة، أو بتعلم إنسان لمقاطع عديمة المعنى . وعندئذ يمـكن لقوانين السلوك ، التى ثبتت تجريبياً ، أن تستخدم لإقامة تأويل نظرى وغير مباشر للسلوك العيانى عند الإنسان . أما الدراسة

التجريبية المباشرة لهـذا السلوك العيانى عند الإنسان فأمرها أشد عناء بـكثير . وذلك لأن الأمر يتعلق هنا بمواقف يستحيل أو يصعب جداً خلقها أو ضبطها بطريقة صناعية ، وذلك لأسباب أخلاقية أو تكنيكية: فسيكولوجية غيرة الحب ، والجريمة العاطفية ، والانتحار ، ليس لهـا أن تأمل من التجريب إلا القليل . ومن هنا ذهب البعض ، بل ولا يزال الـكثيرون يذهبون ، إلى أن حياة الإنسان على هذه الأرض ، إن هى إلا مجال الدراسة الأدبية. وفى الحق إن علم نفس السلوك البشرى قد ظل حقبة طويلة مدين الأدب . ولا يزال صحيحاً حتى اليوم أن التـكوين السيكولوجى المـكتمل يصعب تصوره بغير معرفة مستفيضة بالآثار الأدبية الـكبيرة ، وذلك ، على وجه التحديد ، لأنها تقدم وصفاً للسلوك البشرى فى صورته الإجمالية وكوحدة كلية . ولـكن العلاقة ما بين علم النفس والأدب قد انعكست ، فأصبح الأدب مدين علم النفس ، وبذلك حدد الأدب وظيفته الجديدة كوسيلة من وسائل الثقافة السيكولوجية والإنسانية . فالدراسة العلمية للسلوك العيانى البشرى ، تظل على الرغم من الأبحاث التجريبية التى لا يقل نفعها عن تألقها ، تظل ، قبل كل شىء ، ميدان علم النفس الـكلينيـكى .

* * *

وعلى الرغم من الرنين الطبي لمصطلح « علم النفس الكلينيكى » فإن هذ المصطلح لا يعنى « علم النفس الباثولوجى » ، وإن كان علم النفس الكلينيكى يحتضن ، فى كل واحد ، المسالك المتكيفة والمسالك المضطربة (د . لاجاش ١٩٤٦) . فالطابع الإنسانى للموضوع لا يخصص علم النفس الكلينيكى بقدر ما يخصصه اتجاهه المنهجى : فتناول السلوك ضمن منظوره الخاص ، والكشف فى أقصى أمانة ممكنة عن طرائق الكيان والاستجابة عند كائن بشرى عيانى برمته فى اشتباكه بموقف ، ومحاولة استخلاص دلالة هذا السلوك وبنيته ونشأته ، وتبين الصراعات الدافعة اليه والوسائل المتجهة إلى فض هذه الصراعات ،ذلك بايجاز هو برنامج علم النفس الكلينيكى . ويمكن صياغة الاختلاف المميز للاتجاه االكلينيكى عن الاتجاه التجريبى فى الصورة التالية: فالمجرب يخلق موقفاً ويضبط بطريقة مصطنعة كل عوامله ، فلا يغير منها فى الآن غير عامل واحد ، حتى يتسنى له أن يدرس الاختلافات النسبية فى الاستجابات ، مسقطا من حسابه الوحدة الكلية . وإن التعبير : « متى تساوت جميع الظروف» إنما يمثل تحفظا نمطيا فى الطريقة التجريبية . أما الكلينيكى فهو إذ لا يستطيع استحداث الموقف ، ولا يستطيع على الأخص ضبطه بحيث يعزل عنصراً عن الظروف الشارطة

له فإنه يجاهد للاستعاضة عند ذلك بتحديد مكان العوامل التى تعنيه ضمن جملة الظروف الشارطة . ومن هنا ضرورة البحث التنقيبي الدقيق، الشامل . وهكذا فالمجرب والكلينيكى يسلكان سبيلين مختلفين لبلوغ نفس الهدف : ألا وهو ضبط الظروف الشارطة للسلوك ؛ المجرب، باستبعاد جملة الظروف الشارطة متناولا على حدة « متغيراً مستقلا » ، والكلينيكى بإعادة بناء الوحدة الكلية للظروف الشارطة . ونستطيع أن نتصور كيف أن الاتجاه الأول يمكن أن يتأدى إلى علم نفس « ذرى النزعة » أو جزئى الطابع ، بينما يتأدى الاتجاه الثانى إلى علم نفس إجمالى أو « كلى الطابع » ، كيف يمكن للأول أن ينتهى إلى علاقات مطلقة ، « لا تاريخية » ، بينما ينتهى الثانى إلى « تاريخ حالة » .

ولقد كان علم النفس الباثولوجى ، وما يزال ، خير مدرسة فى نظر علم النفس الكلينيكى ، وذلك من الوجهتين التكنيكية والنظرية على السواء . فعن طريق دراسة « الحالات » يتعلم النفسانى كيف يتناول الكائنات البشرية ، وكيف يجرها إلى أن تكشف عن ذاتها ، وكيف يتصور حياتها وسلوكها ، مستعينا بالملاحظة و« التأويل الفهمى» للمسالك من حيث هى تعبيرية وذات دلالة (د. لاجاش ١٩٤١) .

ويجـــد النفسانى أيضاً فى دراسة الحالات الطريق المباشر إلى صميم المشكلات الإنسانية . فإن ما يعنى النفسانى ليس « الباثولوجيـة العقلية » ، بما تنطوى عليه من وصف تقليدى للأمراض ، بل وليس هو إفادة الدراسات النفسية من الاضطراب « العقلى » على نحو ما كان يفهمه قديما عـــلم النفس الباثولوجى لاختلالات الذاكرة والكلام والشخصية ، وإنما الذى يعنيه هو الكائن البشرى من حيث هو حامل لمشكلة ، ولمشكلة ساء حلها . تلك فى الواقع هى صورة الحياة الإنسانية ، أو بالحرى صورة الحياة على وجه الإطلاق : فالحياة صراعات متعاقبة ، ومحاولات وأخطاء ، وفقدان للتكيف ثم استعادة له . فالمشكلة المركزية فى عـــلم النفس — وفى علم الحياة — هى التكيف ، بمعنى الصراع وفض الصراع . فالحيوان الذى يعانى العوز والذى « يتعلم » كيف يتغلب على اضطراباته « برجيم » ملائم إنمـا يفض صراعا . (ريشلر Richler ١٩٤٧) . والانحـــرافات الجنسية ، والإجرام ، والعصاب ، والذهان « الوظيفى » كلها صراعات صريحة ، وفى نفس الوقت محاولات عرجاء لحل صراع خفى . بل أن التناول الكلينيكى للاضطرابات « العضوية » قد أدركه التجديد بهـــــذه النظرة « الوظيفية » ، ممـا تشهد به أبحاث من بينها دراسات جولدشتاين

الجبهية على الأفازيا[1] . (ك . جولدشتاين K. Goldstein ١٩٣٣) .

وهذا هو السبب ، كما قيل ، فى أننا لا نستطيع الفصل ما بين الأشكال المتكيفة والأشكال المضطربة للسلوك ، لا لأننا نرجع إلى التصور البالى القائل بالاتصال والتجانس الكامل ما بين الصحة والمرض ، ولكن لأننا نرى فيهما نهايتين مختلفتين للصراع ، لا يستطيع علم النفس الكلينيكى إلا أن يضعهما الواحد بالنسبة للآخر . (د. لاجاش ١٩٤٧ جزء أول فصل ٨ و ١١)

وهذا التناول « الدينامى » للسلوك واضطراباته إنما يصدر مباشرة عن التحليل النفسى ، أى عن تكنيك كلينيكى . وهل يتميز التحليل النفسى من حيث هو طريقة فى البحث ، عن التكنيك الكلينيكى اللهم إلا بتكنيكية أكثر إمعانا وأكثر وعيا بنفسها ؟ فإن التحليل النفسى لم يقتصر على إثراء المعرفة السيكولوجية المتعلقة بالسلوك المرضى إثراء عظيما ، بل إن الاكتشافات الناتجة عن التحليل

---

(١) الأفازيا هى اضطراب القدرة على الكلام (المترجان) .

النفسى من قبيل « الطرح » و «المقاومة» و «الإفراغ الانفعالى»[1]
كانت ذات تأثير حاسم فى تطور النظريات العامة للسلوك . وتلعب
الروح الكلينيكية فى التحليل النفسى دوراً رئيسيا : فليس هناك من
حارس أيقظ منها ضد النزعة التحليلية الأكاديمية ، أى ضد الاتجاه إلى
إلصاق « بطاقة » هذه العقدة[2] أو تلك على سلوك المريض ،
وضد إحلال صراع أكناه مجردة محل مأساة حية . فإن الملاحظة
الكلينيكية لمسالك المريض هى التى توحى بالفرض ، وهى التى تسمح
بتبين صحته . إن النظرة الكلينيكية للسلوك هى التى تحدد التعليمات
الخاصة بالعلاج ، وتبين مدى تقدمه ، وهى التى تشخص مدى الشفاء .

(١) « الطرح » فى التحليل النفسى هو أساسا إزاحة سلوك انفعالى تجاه
موضوع طفلى ، وخاصة الأبوين ، إلى موضوع أو شخص آخر ، وعلى الأخص
المحلل خلال العلاج . أما « المقاومات » أو الاستجابات الدفاعية فهى كل ما يعرقل
حرية تداعى الأفكار عند المريض وتقدم التحليل . وأما « الإفراغ الانفعالى »
فهو التعبير الانفعالى عن صراع كان حتى اللحظة مكبوتا فأعاده التحليل إلى التجربة
الحية للمريض .

(٢) العقدة مخطط سلوكى جامد تكون فى ماضى الفرد ، وفى السنوات الأولى
من الحياة عادة ، وهى تفسر الحساسية الانتقائية إزاء صنف من المواقف ، كما تفسر
عادة الاستجابة لها بمسالك متكافئة الدلالة .

وكثيرا ما عرف التحليل النفسى بأنه « استجلاء اللاشعور » . ولقد تنبه كثير من المحللين النفسيين إلى عدم كفاية هذا التعريف . (أنا فرويد ١٩٣٧ ص ٥) . ولا نستطيع ها هنا أن نتناول هذا التعريف بالنقاش . وحسبنا أن نتساءل ما إن كان من الممكن أن نبحث عن تعريف للتحليل النفسى اللهم إلا ضمن إطار من علم نفس كلينيكى للسلوك البشرى ، يتميز أكثر ما يتميز ولا شك بما يوليه « للطرح » من عناية . (د. لا جاش ١٩٤٨) .

وتظل فكرتنا عن علم النفس الكلينيكى قاصرة طالما لم نحدد بعد علاقته بعلم النفس القياسى .

فمن حيث المبدأ يتعارض المنهج الكلينيكى ومنهج المقاييس نقطة نقطة :

(١) فالكلينيكى يعين الشخص على أن يتكيف مع الموقف ، ويجاهد كيما يجعل طريقته ملائمة لهذا الشخص ؛ ويتم البحث الكلينيكى فى « مقابلة شخصية » . أما « الصنائعى النفسى » فيستخدم مع مختلف الأشخاص نفس الاختبارات بنفس الطريقة ، معطيا للأشخاص نفس الزمن ونفس التعليمات .

(٢) والكلينيكى يلاحظ استجابات الشخص فى وحدتها الكلية وتفاصيلها ، وذلك فى موقف حيوى وهام فى دلالته ، ألا وهو موقف الفحص . أما « الصنائعى النفسى » فيسجل بطريقة موحدة وسط ظروف من التحدد بحيث تتيح لأى ممارس أن يحصل على نفس النتائج ، وأن يؤول أية نتيجة بنفس الطريقة .

(٣) والكلينيكى يتخذ إطاره المرجعى من أنماط « كيفية » ذات طبيعة مثلى ، بحيث يرد الحالة الى عدد من العلاقات العامة ، ويماثل ما بين الحالة وأحد تلك الانماط ، مستوعبا مع ذلك ، على أدق نحو ممكن ، الخصائص الفردية للحالة ، . أما « الصنائعى النفسى » فيقدر نتائج عددية بالرجوع الى سلم للقياس سبق إعداده على أشخاص ينتمون الى نفس الجماعة التى ينتمى إليها الشخص المقيس . (د. لا جاش ١٩٤٨ ا) .

وقد انتهى هذا التعارض التكنيكى الممعن إلى طرائق جد مختلفة فى ممارسة علم النفس ، وأدى فى النهاية إلى خلق جو من التنافس وعدم الثقة ما بين الصنائعيين النفسيين والكلينيكيين ، حيث يتهم

فريق الصنائعيين الفريق الآخر بعدم الدقة العلمية ، وينعى فريق الكلينيكيين على الفريق الأول جموده .

وكما هو الحال فى الغالب ، فإن الطابع الشخصى حين يغلب على الجدال يعقد المشكلة ويؤخر حلها .

فالمقاييس لم تنبثق جاهزة من مخ عبقرى لصنائعى نفسى . بل إنها النتيجة التى ينتهى إليها ، ويتبلور عندها جهد مضن ، ليس فحسب من القياس والإحصاء ، وإنما أيضاً من الاستطلاع والمحاولة ، وباختصار من الملاحظة الكلينيكية . ما أوسع الهامش الذى يفصل فى الغالب بين المشروع البدائى والصورة النهائية ، بين ما يتوقعه السيكولوجى والحصيلة الفعلية للقياس ! ما أكثر الآمال التى تخيب ، ولكن ما أكثر المفاجآت السعيدة أيضاً ! إن العادة والآلية اللتين يصير إليهما التكنيك تحجبان فى الغالب مولده ، بينما يغاب ، ليس فحسب أن تكون فكرة الاختبار من أصل كلينيكى ، وإنما ترتكز دلالة النتيجة العددية أيضاً على الارتباطات ما بين طرائق الاستجابة للمقياس ومعطيات كلينيكية بمعنى الكلمة . (رورشاخ ١٩٤١) .

وإذا كان القياس فى الحقيقة يمثل غالباً جملة من الملاحظات الكلينيكية الشديدة التركيز ، فإننا لا ندرى علة هذا النفور الذى تثيره المقاييس عند بعض الكلينيكيين، اللهم إلا أن ندخل فى اعتبارنا تمركزاً ذاتياً يحد من تفتح أذهانهم ، ومن امتداد معارفهم. فالكلينيكى لن يخسر فى الغالب شيئاً إن هو حك فروضه عن طريق المقاييس ، أو إن هو استخدم المقاييس ليستثير مادة كلينيكية متحجبة . إنى لا أثق فى الكلينيكى الثاقب المرهف حين يستسلم « لحاسته » فيقيم تشخيصه على مجرد انطباع ، أو على ما توحى به « واقعة جزئية كاشفة » . هنا مثلا تبدو ضرورة استخدام المقاييس للتأكد ، فى يقين ودقة ، من الضعف الطفيف فى الذكاء ، ذلك الضعف الذى لا يتم التنبه إليه فى الغالب ، لعدم استخدام المقاييس ؛ والذى تحجبه عادة راسخة فى التخلص من المواقف ؛ وقد يبرز على العكس هذا الضعف بينما يحجب التشخيص حقيقة كلينيكية أخرى . إن جدة الموقف فى مقياس أداء ، كمقياس الخراط مثلاً ، لتربك هذه العادات الآلية التى تختفى وراءها اضطرابات السلوك ، فتكشف عن « عدم القدرة على صياغة البنية » مما نجده فى الحالة الخفيفة من « الخلط الذهانى » . فالمقياس بالنسبة الى الكلينيكى ليس فحسب

أداة قياس وتحقيق ، وإنمـا هو أيضا منشط للاستجابات وكا شف. وغالبا ما يحدث ، حين يتعثر « الشبك » ، أن يهيء المقياس ، فضلا عما تقدم ، ميزة كلينيكية بمعنى الكلمة ، ألا وهى إتاحة مادة « شبك » بين السيكولوجى والشخص .

وما أقل المشكلات التى تتـوفر لمعطياتها العامة ، النظرية والتكنيكية ، من المتانة ما يجعل دراسة الحالات الفردية فى غنى عن فترة من البحث والتأمل السابق . فأين هو المتمرس الضايع الذى لا يعتبر أنه من إضاعة الوقت مما لا يايق الا بمبتدىء أن يطبق تطبيقاً أعمى ، وكيفما اتفق ، كل الاختبارات التى يعرفها ؟ فالسيكولوجى الفطن يفضل « التحسس » الموجه على « التخبط » الصرف ، المهدر للطاقة . وتسمح له تجربته ، ليس فحسب القياسية وحدها ، بل والكلينيكية أيضاً ، أن يضع أنسب التعليمات لهذا الاختبار أو ذاك. وتعد رتابة الطرائق المستخدمة عيبا تفرضه قـلة المعارف النظرية ونقص الأدوات . ولن يعوض عن ذلك الا روح البحث ، بمعنى التلاؤم مع ما فى المواقف والمشاكل من تنوع وأصالة . وإنه ليستوى أن نقول أن كل ممارس سيكولوجى ينبغى أن يكون كلينيكياً أو أن يكون باحثا ، وليس مجرد إنسان ميكانيكى .

وكذلك الحال بالنسبة الى « الكتيب العملى لتطبيق المقاييس » ـ ولا أستطيع هنا أن أغفل الدروس الرصينة التى تلقيتها فيما مضى من عالمة متبرزة ، فى علم النفس القياسى . كان ذلك فى عام ١٩٢٥ ، فى مدرسة بشارع دى فييانتين des Feuillantines على مقربة من كلية المعلمين التى كنت طالبا بها . من السخف أن نرفض الإفادة من الميزات الفريدة التى تتيحها الطريقة الموحدة لإجراء الاختبارات ، ولكن هذا التوحد فى الطريقة لا يتضمن بالضرورة اصطناع التصلب الميكانيكى ، واللا إنسانى . وتكشف لنا التجربة عن أن الاتجاه المشدود من جانب السيكولوجى لا يثير من الاضطراب أقل مما يثيره الاتجاه المتهاون . ففى الاتجاه المشدود ما يبرز صدمية الاختبار إلى حد مربك . فالتصرفات الوقورة الرزينة فى غير كلفة ، والطبيعية ، والحادبة فى هدوء ، هى أكثر الوسائل فاعلية لتوفير الشروط المواتية لقياس موضوعى .

وإن استخدام المقياس فى حد ذاته ليميل إلى أن يتخطى مجرد القياس . ولطالما بدا التأويل القياسى الصارم للمقاييس ، فى نظر الصنائعى الممارس ، العلة الرئيسية ، إن لم تكن الوحيدة ، لكيانه وسر وجوده . ولكن يغدو من النادر أكثر فأكثر أن تقتصر

دراسة حالة ما على تطبيق المقاييس المقننة لقدرات معزولة بطريقة مصطنعة . لقد اتسع مجال عمـــل السيكولوجى وازدادت وظائفه . (د . لا جاش ١٩٤٨ ب) . فالمشكلات التكنيكية التى تعرض له تبدو أكثر فأكثر صادرة عن مواقف — مشكلة ، وعن صراعات تتطلب التفادى أو الحل ، الأمر الذى يعنى شخصية الفرد برمتها . اتسع مفهوم « المقياس » فى موازاة مع اتساع ما صدقه ؛ وهو اتساع إلى درجة أننا ، كما سنرى ، نستطيع الآن بالكاد أن نتحدث عن « مقاييس » ، وذلك على الأقل بالمعنى القياسى للكلمة . فإن الممارسة تميل هنا إلى أن تتخطى الحدود التكنيكية الدقيقة للمصطلح .

* * *

إن دراسة شخصية من الشخصيات لهى مهمة ليس لها من نهاية ، ولا يمكن أن تكتمل من الناحية النظرية . فالاستجواب والفحص مهما أمعنا ، والتحليل النفسى مهما توغل ، كلها لن تضطلع ببرنامج هذه الدراسة إلا جزئيا . فمثل هذه الأبحاث تتطلب الكثير والكثير من الوقت . هذا إلى أنه ليس ثمة مقياس ، ولا بطارية من المقاييس ، تستطيع أن تتيح معرفة كافية عن الشخصية فى تكثرها ووحدتها .

فالمقاييس ليست غير عمليات من السبر ، تتفاوت فى عددها أو اتساقها أو عمقها . وتجد هذه المشكلة فى الحالة الراهنة لمعارفنا حلها فى « النزعة الكلينيكية المسلحة » حيث تسمح الاستعانة بالمقاييس التى أحسن انتقاؤها ، وتطبيقها ، وتأويلها ، بالزيادة من السرعة والنفاذ وتمديد الأطر المرجعية .

إن الاستخدام الكلينيكى — التجريبى للمقاييس المقننة لهو وسيلة مستخدمة منذ زمن طويل . ويستهدف « الاستخدام القياسى » للمقاييس نتيجة موضوعية قابلة للقياس ، هى نتاج السلوك ؛ ولكن المقياس يمكن أيضاً أن يستخدم كموقف تجريبى ، وحينئذ تسجل الملاحظة الكلينيكية الوحدة الكلية للاستجابات ، الخارجية والفسيولوجيةوالشعورية ، كما تسجل دينامية تكيف الشخص للموقف الاجتماعى ، وللمهمة التجريبية المحددة له ، ولمسالكه الخاصة . ولقد افتتح ألفريد بينيه نفسه هذا السبيل . وجاء بعده آخرون أخذوا على عاتقهم استخلاص وتقنين مدى ما تنطوى عليه هذه الأداة القياسية المتواضعة—مقياس بينيه ـ سيمون —من قيمة فى دراسة الشخصية . (مارى أشار ١٩٣٤) . فالقياس ينفتح لمختلف الأبحاث الكلينيكية والقياسية . فإنه لجد مفيد ، على سبيل المثال ، أن نطلب إلى الشخص

فى صورة متتابعة القيام بأعمال يدوية ، تخضع لمحك الواقع العيانى ، ثم القيام بتأويل بقع الرورشاخ التى تتطلب على الضد ، إلى جانب الحرية الداخلية ، شيئا من الانفصال فى نفس الوقت عن الواقع المدرك ، أى تتطلب فى الجملة سلوكا تصويريا لاواقعيا ، (د . لا جاش ١٩٤٢ و ١٩٤٣) . وتتيح اختلافات السلوك ، والطرائق ، والنتاج ، الكشف عن دوافع وصراعات وحلول غير متاحة لشعور الشخص ، ولا تدخل ضمن ماله من معرفة عن نفسه . ولقد أبان كل من وليم شترن (١٩٢٨) وهنرى فالون (١٩٣٨) عن هدف هذه الطريقة ، وروحها ، وكذلك ما تنطوى عليه من صعاب . ومقاييس الأداء هى أكثر من المقاييس اللفظية صلاحية لمثل هذا الاستخدام الكلينيكى ـ التجريبى تحقيقاً لأهداف تتصل بعلم النفس الفردى .

وإلى جانب هذا الاستخدام الكلينيكى ـ التجريبى للمقاييس المقننة ، هنالك مقاييس يمكن تسميتها « كلينيكية ». حقا إن ضبط الموقف ، وقياس النتائج غير مغفلين فيها ، وهى من هذه الناحية لا تزال بعد « مقاييس » . ولكن الإجابات هى من السعة والتعقد إلى درجة أنه ، حتى حين يكون التسجيل الكامل ممكنا من الناحية

النظرية ، باستخدام الاسطوانة والفيلم (مما يسمح بالعمل وباستئناف العمل على معطيات أكيدة) ، وحتى حين يكون التفريغ والتطوير الإحصائيين جد ممعنين ، فإن ملاحظة وتأويل السلوك والنتائج ينتسبان إلى النظرة الكلينيكية وإلى تصور دينامى للسلوك . وأشهر نمط لهذه الاختبارات هو اختبار الرورشاخ . ولقد كتب رورشاخ نفسه أن تأويل النتائج هو عمل جد مختلف عن مجرد تكنيك ميكانيكى يستطيعه صبي المعمل (رورشاخ ١٩٤٧) . وتلح مدام لوسلى ـ أوستيرى Loosli - Usteri(١٩٣٨) على ضرورة «موازنة» المعطيات العددية المستمدة من تفريغ المقياس . كذلك الحال بالنسبة إلى اختبار مورى Murray للادراك الداخلى للموضوع .T. A. T ، فإن تأويل النتائج ، أكثر مما عليه الحال فى الرورشاخ ، يستند ، لا إلى سلم قياسى ، ولكن إلى التحليل النفسى والفهم الدينامى للسلوك . وهنالك سيكولوجى ممتاز ، واسع الخبرة باختبار الإدراك الداخلى للموضوع .T. A. T ، يفكر فى تحليل نفسه على يدى محلل نفسى ، حتى يحسن من تكنيكه. وكما كتب، عن حق، جى بالماد Guy Palmade: « إن دلالات الاضطرابات ، وتجميع المواضيع ومرتبتها ، تتطلب ، بالإضافة إلى الحدس و « الحاسة » السيكولوجية، دربة طويلة ومعارف

متينة » . وبعبارة أخرى ، فإن الأمر لا يتعلق ، بصورة مانعة ، لا ولا حتى بصورة أساسية ، بعملية قياس : « وقد يجمل بنا ألا ننسى أن أدواتنا القياسية ينبغى أن تكون دائما ملائمة بالنسبة إلى الحقل العام الذى نعمل فيه بما ينطوى عليه من شروط مقيدة . فإن الحكم القبلى المتعلق بالدقة الفارغة ، أى الخالية من الدلالة ، لم يكن له من أثر إلا أن أصاب بالعقم محاولات كثيرة فى علم النفس التجريبى». (بالماد ١٩٤٧ ص ١٥١) .

والاختبار ، قياسياً كان أم كلينيكيا ، لا يقدم لنا إلا معطيات جزئية . ويقع على عاتق النظرة الكلينيكية أن تضطلع بتحديد مكان هذه المعطيات من الكل ، وباستخلاص ما « للأداء » من دلالة ، تماماً كما اضطلعت هذه النزعة بتحديد التعليمات الخاصة بالاختبار . والعلاقة فى علم النفس ما بين الطريقة الكلينيكية وطريقة القياس تشبه فى الطب العلاقة ما بين الطب الكلينيكى والفحص المعملى : فالفحص المعملى يقدم الإجابة عن الأسئلة التى تثيرها النظرة الكلينيكية ، ولكن النظرة الكلينيكية هى التى تستخلص دلالة هذه الإجابة . وفى علم النفس ، بأكثر مما عليه الحال فى الطب ، يندر أن تكون إجابة القياس والمعمل حاسمة . (ج . كانجليم

G.Canguilhem ١٩٤٣) . وفى الجملة ، سواء تعلق الأمر بالبحث أو بالتطبيق ، فإن القياس النفسى الخالص يكون من العقم إلى درجة تزيد عما يكون عليه علم النفس الكلينيكى الخالص من « عدم التسلح » . فكل بحث وكل تطبيق سيكولوجى عيانى يستعين بالنظرة الكلينيكية وبالمنهج الكلينيكى . ومن ناحية أخرى ، فإن علم النفس الكلينيكى يزيد من فاعليته حين « يتسلح » بالمقاييس . وعلى هذا النحو فقط يستطيع الكلينيكى وإخصائى القياس أن يلتقيا وأن يتعاونا .

وهكذا فإن استخدام المقاييس قد ارتبط فى صلات وثيقة بعلم النفس الكلينيكى . ومن ثم فإن عرضنا له لايخرج بنا عن مجال علم النفس الكلينيكى . ومع ذلك فإن النصح بالمزيد من التفاهم والتعاون بين الكلينيكيين و« الصنائعيين القياسيين » وإبراز التكامل الضرورى والقائم بالفعل بين « الكلينيكية » و « القياسية » ، لهما فى الواقع بمثابة بدء لمشروع يستهدف توحيد الموضوعات والمناهج فى علم النفس .

وقد يكون من الملائم قبل أن نوغل ونتقدم فى هذا المشروع ،

ان نتناول بالفحص الاعتراضات والانتقادات التى توجه إلى علم النفس الكلينيكي. وهذه الاعتراضات والانتقادات ، إذا ما استعرضنا فى الذاكرة تلك المجادلات التى أثارت التخديش المتبادل ما بين « الكلينيكيين » و « إخصائيي القياس » ، نجد أنها تنحصر فى ثلاثة مآخذ رئيسية :

١ — أن علم النفس الكلينيكى ليس نظريا خالصا . ٢ — وأن علم النفس الكلينيكى ليس محكما . ٣ — وأن علم النفس الكلينيكى ليس عاما .

١ — علم النفس الكلينيكى ليس نظريا خالصا .

الواقع هو أن علم النفس الكلينيكى فى تناوله للأمراض النفسية فى صورته الأولى ، إنما « يشتغل » بأمراض تتطلب التشخيص والعلاج . وعلم النفس الكلينيكى ، بالمعنى العام الذى نفهمه منه ، « يشتغل » بكائنات بشرية ، يتعلق الأمر ليس فحسب بفهمها ، وإنما أيضاً بإعانتها . ومن ثم ، فليس من الممكن أن ننكر أن علم النفس الكلينيكى إنما يمزج بالبحث الموضوعى اهتمامات عملية .

ونقد هذا الوضع القائم يتضمن ، فيما يبدو ، بديهية سبق العلم

على التكنيك والتطبيق . ولكن هذه البديهيه تنفتح للجدل أو على الأقل تسمح بالتأويل .

إن سبق العلم على التكنيك يمثل مطلباً منطقياً ، ولكنه لا يجيب على الحقيقة التاريخية الواقعة . وإننا نعلم اليوم أن التكنيك قد سبق العلم، فالعلم يبدو من الناحية التاريخية إيضاحاً وتنقية لمعارف كانت مختلطة تزدحم بالاهتمامات العملية و « الوصفات » .

ويصدق هذا بنوع خاص على العلوم البيولوجية . ولننظر مثلا فى مشكلة الصلة ما بين علم الأمراض وعلم وظائف الأعضاء ، إنها المشكلة التى تتشابك إلى حد كبير مع مشكلة العلاقة ما بين التكنيك والعلم ، وذلك بسبب ما ينطوى عليه علم الأمراض وعلم العلاج من مسلمات وبالتالى من عناصر « ذاتية » . فلا بد وأن طبا كلينيكيا وعلاجياً ، وأن علم أمراض « ذاتيا » قد سبقا علم وظائف الأعضاء . فعلم وظائف الأعضاء هو كما قيل — سجل الحلول للمشكلات التى آثارها المرضى بأمراضهم . فعلم وظائف الأعضاء أوسع من « الصحة » ، وأوسع أيضاً من المرض . وقد كتب لوريش Leriche : « إن فينا من الإمكانيات الفسيولوجية أكثر مما يقوله

علم وظائف الأعضاء . ولكن لا بد من مرض تتكشف به هذه الإمكانيات » . (نقلا عن كانجليم ، ١٩٤٣) . إن علم وظائف الأعضاء ، فى سعيه إلى تحديد العوامل الثابتة ، غير المتغيرة ، التى تحكم حقا ظواهر الحياة ، إنما يضطلع بعمل على خالص . وعلم وظائف الأعضاء لا يستطيع أن يكون علما خالصا إلا باحجامه عن المفاضلة ما بين الصحة والمرض ، وذلك لأنه علم هذا وذاك ، وليس لأحدهما من معنى إلا بالنسبة إلى الآخر .

وتعريف موضوع علم وظائف الأعضاء على أنه علم المظاهر المستقرة للحياة ، لا يحل من المشكلة شيئاً ، وذلك لأن هذا الاستقرار نسبى ، قابل للتغير ، ولا يتحدد فحسب بالقياس إلى الاختلالات والمرض : فالبطل الرياضى الذى يتخطى المعايير لاهو بغير السوى ولا بالمريض . ومن هنا يستحيل الفصل ما بين علم وظائف الأعضاء وعلم الأمراض ، ويستحيل إقامة عام حياة لكائنات حية بغير مشكلات ، وبغير قيم ، وبغير أمراض .

وذلك هو الحال بالنسبة إلى علم النفس الكلينيكى . فليس من شك فى أن التطبيق فيه لا ينطوى دائماً على البحث العلمى . ومن

الممكن أن يتم التطبيق دون أن يكون هناك هدف عملى مباشر ، كما هو الحال مثلا فى أعمال بياجية (جان بياجيه J . Piaget ، ١٩٢٦ ؛ المقدمة) . ومع ذلك ففى حالة الأطفال ، نجد أن الطفل لا يتهيأ للبحث إلا إذا ربط به عن طريق جائزة متوقعة ، أو عن طريق جائزة لحظية هى اللعبة نفسها . ويمكن تعميم هذه الملاحظة . فإن الكائن البشرى كيما يتهيأ لبحث سيكولوجى سيان كان ذلك عن وعى منه أو عن غير وعى ، لا بد له من دافع ، وغالباً ما ينشأ هذا الدافع عن صراع يتطلب الحل أو التجنب[1] . ويتفق

---

(١) وهذا ما يقره بول جيبوم (١٩٤٢ ص ٣٠٢) : « إذا كان التجريب عسيراً فى عالم البشر ، فإن ذلك يرجع على الأخص إلى أن الفرد لا يرضى أن يستسلم للتجريب . فإنه يختفى ويتحجب حتى أمام الملاحظة العادية ، ويتجنب كل شاهد يضايقه ويهدده باستطلاع دخائله . وهو من باب أولى يرفض عادة أية محاولة تستهدف إجراء أى شىء عليه أو تستهدف هتك سر سلوكه . فإنه يخشى أن يستحيل إلى دمية فى يد شخص آخر يحركه ومن ثم يسيطر عليه . وحتى حين يقبل أن يكون موضوعاً للتجريب ، فإنه من النادر أن يستسلم لذلك كلية . أتراه كان يخشى إلى هذه الدرجة مثل هذا الفحص لو كان هذا الفحص لا يستطيع شيئاً ؟ ذلك واحد من الأسباب التى تجعل من الأفضل ، من حيث المبدأ ، أن يجهل الشخص هدف البحث » .

ذلك مع طبيعة الأشياء ، فالكائن الحى يعيش فى عالم قيم . ومن العسير أن نتصور موقفاً من المواقف يخلو من دلالة حيوية . ولا يستطيع لمعمل أن يتنصل من هذه الضرورة . وسنرى ما يمكن لمثل هذا القلب فى المنظور أن يؤدى إليه من حلول بالنسبة إلى المشاكل الحيوية ، التى خلقها موقف المعمل نفسه .

وهكذا فإن ماهية علم النفس هى ذاتها تفترض وجود المشكلات العملية . وإنه لحق ، ما فى ذلك شك ، أنه يتحتم على السيكولوجى الممارس ، شأنه فى ذلك شأن الطبيب ، أن يقدم مصلحة « زبونه » على مصلحة العلم . ولكن يبقى ، من حيث المبدأ ، أن ما يبذل من اهتمام بالأهداف العملية ، كتقديم الاستشارة والعلاج وإعادة التربية ، لا يغير شيئاً من حقيقة الوقائع . أتراه من الغلو أن نفترض أن فاعلية ما يعمله السيكولوجى تتوقف على دقة معطياته ؟ فحتى الخطأ والفشل يمكن أن ينطويا على قيمة علمية كبيرة .

٢ — وعلم النفس الكلينيكى ليس محكما .

إذا ما قمنا ، بصورة قاطعة ، بتعريف الإحكام العلمى وفق نمط

الفكر الفيزيائى الرياضى ، واعتبرنا أن هذا الفكر الفيزيائى الرياضى هو وحده الذى يتمخض عن نتائج علمية ، فمن المحتمل أن يكون من حق البعض عندئذ أن يدعى بأن علم النفس الكلينيكى إنما يصدر عن الحدس والهوى . ولكن التمسك بالإحكام الفيزيائى الرياضى إنما يتضمن خفض السلوك البشرى إلى أنموذج فيزيائى ، بينما الشخصية الإنسانية والسلوك الإنسانى لا يمكن بحال خفضهما إلى مجرد أنموذج فيزيائى . فإن السلوك البشرى « العيانى » لا يسمح بخفضه إلى أوليات فيزيائية - رياضية من النوع الذى يقدمه هل Hull فى « مبادىء السلوك » (١٩٤٣) إستناداً إلى معطيات تجريبية خاصة بالتعلم[1] . فالإحكام العلمى لا يمكن تعريفه ، مرة واحدة وإلى الأبد ، أو إنه يتحتم أن يتم ذلك على نحو من السعة يسمح باحتضان شتى الكائنات بتبايناتها وتفرداتها . فلا ينبغى البحث عن مشكلات ينطبق عليها منهج

---

(١) لن نناقش هنا الصرح النظرى الخلاب الذى أقامه كلارك هل . فنحن إنما نرفض إمكانية خفض السلوك البشرى العيانى إلى مثل هذه الأوليات .

لدينا وإنما ينبغى البحث بالحرى عن مناهج تسمح بحل المشكلات القائمة أمامنا . والمنهج الكلينيكى هو المنهج الخاص بتناول السلوك البشرى تناولا علميا . فالسلوك البشرى هو « انبثاق » فريد ، ينطوى على أسلوب آخر للتدليل ، غير هذا الذى يستخدم فى الموضوعات الفيزيائية ، كما ينفتح لدرجة مباينة من الاحتمال . صحيح أنه فى البداية كانت الكلينيكية حدسية تعتمد على الخبرة الشخصية ، أكثر منها على البحث المنهجى ، وصحيح أيضاً أن الحدس لايزال يحتفظ بدور،وذلك إما لأن الكلينيكية فن يكرهه الواقع على أن يخاطر ويراهن ، وإما لأن الحدس فى علم النفس ، كما هو فى كل بحث على آخر ، ليس له من بديل فى اضطلاعه بمهمة « الاستطلاع » . ولكن تكنيك الملاحظة قد غدا موضوعيا أكثر فأكثر ، فهو يقدم فى الغالب صورة كاملة وصادقة عن مسالك الشخص وأقواله ، فى أقل تأويل ممكن . فهنالك ملاحظات تملأ المئات من الصفحات ، تستند فيها الملاحظة إلى وسائل عديدة للتسجيل والقياس . فهى « مسلحة » تستعين ، أكثر فأكثر ، بالوسائل التجريبية . وليس هنالك من حيث المبدأ ما يمنع الملاحظة الكلينيكية لحالة من أن تتخذ هيئة التجريب المحكم . (د . لا جاش ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩) .

٣ — وعلم النفس الكلينيكى ليس عاما .

إن أساس علم النفس الكلينيكى هو الدراسة العميقة للحالات الفردية . ويعرّف البعض علم النفس الكلينيكى بحسبانه تطبيقا على الحالات الفردية للعلاقات العامة التى أثبتها التجريب . (من Munn ١٩٤٦ ص ٢٥) . وأخيراً فإن علم النفس الكلينيكى يهمل سلوك الحيوان .

أما إمكانية دراسة الجماعات الإنسانية ، دراسة كلينيكية ، فإنها لا تثير اعتراضاً : فملاحظة جماعة من الجماعات هى فى الحقيقة ملاحظة حالة فردية . وفى هذا ما يبين إمكانية توسع المنهج الكلينيكى وامتداده .

ودنيا البشر ، بثقافاتها البدائية ، وبالأطفال ، ومنعدمى التكيف من كل لون ، إنما تقدم للمقارنة المنهجية مادة لها من الدلالة ما لا يقل عن دلالة التجريب على الحيوان ، وهى مادة لا غنى عنها .

هذا إلى أن بعض المشكلات التى تنشأ أثناء البحث التجريبى

على الحيوان انما تتضح وتستبين حين ننظر إليها نظرة كلينيكية . فالمنهج التجريبي ليس له من قيمة حقة إلا بقدر ما يبلغ بالفعل الى ضبط جميع المتغيرات. ولكن يبدو أن التجريبي كثيرا ما وجد نفسه منساقا إلى أن يغفل ، من بين المتغيرات ، شروط الحياة فى خارج المعمل ، بل والمعمل نفسه والمجرب .

ان ما يحدث فى الواقع هو أنه بالنظر الى ما تنطوى عليه المسالك البشرية من ثراء وتعقيد ، فإن السيكولوجى يفضل أن يتجه باهتمامه إلى الحالة الفردية ، وأن يلتقط ملاحظة يضىء بها معالم مشكلة . وثمة حكمة طبية قديمة توصى بتعميق الملاحظات بدلا من تكثيرها :

Observationes perpendendae sunt et non multiplicandae.

وتجد المناهج التجريبية والإحصائية مجالا لتطبيقها على الحالات الفردية ، وعلى الوحدات الإحصائية التى نستطيع أن نعزلها فيها (ثورن Thorne ١٩٤٧) . فالحالة الفردية ليست الا جزءا من عينة أكثر سعة . هذا إلى أن علم الأمراض وعلى الأخص علم الأمراض

العقلية ، يبدو فى صميمه تعمياً للبحث الكلينيكى . فمستقبل علم النفس يشتمل بالضرورة على امتداد المنهج الكلينيكى امتداداً ينسحب على المسالك البشرية ، الفردية والجماعية ، السوية والمرضية .

* * *

وباختصار ، فمهما يكن من قصور علم النفس الكلينيكى من الناحيتين النظرية والمنطقية ، فإنه يبدو أصلح منهج لدراسة المسالك البشرية العيانية ، أى لدراسة ضرب من الوقائع السيكولوجية يتميز فى آن واحد بسعة الانتشار وبالأهمية القصوى . والمنهج التجريبى أكثر استقلالا عن التطبيق المباشر ، وأكثر إحكاما ، وينتهى إلى نتائج أكثر عمومية . ولكنه أمام المسالك البشرية العيانية يقدّم على الأخص إمكانيات للتفسير غير مباشرة ونظرية . أما التناول المباشر فعسير عليه ، بل ومستحيل فى أغلب الأحيان . ومع هذا فقد تقاربت وجهتا النظر ، واقتصر التعارض بينهما على التمييز بين ميدانين « ميدان السلوك بصورة عامة ، وميدان السلوك الإنسانى العيانى »

وما يلحق بذلك من تمايز طريقتى التناول . ولكننا اذا ما حاولنا ، بدلا من الإلحاح على التعارض ، أن نتقصى العوامل المشتركة ، فى تصور موضوع البحث ، ومنهج التناول ، والنتائج ، وإذا ما توصلنا ، فى كل هذه النواحى ، الى أن نثبت وجود اتفاق عميق فى الرأى ، فإننا نكون بذلك قد خطونا خطوة كبرى فى الطريق الى وحدة علم النفس .

١ — موضوع علم النفس

إن علم النفس ، سواء بالنسبة إلى علم النفس الكلينيكى أو بالنسبة إلى علم النفس التجريبى هو علم السلوك . وليس ثمة ما يدعو إلى إضافة «التجربة الحية» إلى السلوك (من Munn ١٩٤٦ ص ١٦)، وذلك لأن التجربة الحية ترتد إما إلى مسالك ، وإما إلى أشكال ونتاجات مستقرة ومنتظمة من السلوك . وفيما يتصل بعلم النفس التجريبى فإن وشائج صلته بالسلوك لوثيقة إلى الحد الذى يعفينا من الإلحاح عليها . ومن الواضح أن علم النفس الكلينيكى يقوم على ملاحظة السلوك ونتاجات السلوك . وحتى الشعور نفسه يستحيل فهمه من الناحية البيولوجية إلا على أنه سلوك أو خاصية من خصائص السلوك . فنحن لا نبلغ الى « الشعور » إلا من خلال السلوك أو عن طريقه . أما عن التحليل النفسى فقد بينا أن موضوعه هو مشكلات سلوك ، وأن بحث التحليل النفسى كله يقوم على ملاحظة السلوك وتأويله . وهكذا نجد ، فيما يتصل بتصور الموضوع العام لعلم النفس ، اتفاقاً تاما بين التجريبيين والكلينيكيين. وغنى عن البيان أن هذا التصور «للسلوك»، والذى يسمح بتحقيق هذا الاتفاق، هو أشمل من التصور

الوطسونى للسلوك ، هذا الذى يخفضه إلى مجرد وقائع مادية بحتة . ومثل هذا الخفض « الفيزيائى » للسلوك ، يستتبع خفض علم النفس إلى علم الفيزياء . غير أن « السلوك » هـو « انبثاق » لا يمكن خفضه إلى صيغ فيزيائية . ولقد انتهى التطور بعلم النفس السلوكى ذاته الى تصور جديد للسلوكية ، تصور لا ينطوى على الخفض إلى الفيزياء أو إلى الفسيولوجيا ، تصور « كلى » ، أى ينظر إلى السلوك كوحدة كلية فريدة ، وذلك فى معارضة للتصور الجزيئى ، والذى يركب السلوك ابتداء من عناصر سابقة ومنعزلة . وأخيراً يعترف كل من كانتور Kantor وتولمان Tolman بمـا للسلوك من دلالات محايثة ، أى ينطوى عليها ولا تنضاف إليه من الخارج ، فأتاحا بذلك أداة تصورية ملائمة لوصف السلوك البشرى وتأويله ، وضرورية فيما اعتقد للملاحظة سلوك الحيوان وتأويله . (تلكان Tilquin ١٩٤٢ ص ٣١٥ وما يليها) .

٢ ـ مناهج علم النفس

أو طرائق تناول السلوك وتأويله

أما الاختلاف المنهجى بين التجريبية والكلينيكية فإنه يتبدى فى الحقيقة ليس فحسب فى طريقة تناول الوقائع ، وإنما أيضاً فى طريقة تأويلها . ولقد أسهبنا فى الحديث عن الوجه الأول من الاختلاف ، فلن نعود إليه إلا فى إيجاز . وهذا الاختلاف فى الواقع ليس جذرياً إلى الدرجة التى يبدو عليها : فالنتيجة المستهدفة هى فى الحالتين إحلال السلوك مكانه من جملة العوامل الشارطة له . وتبلغ التجريبية إلى ذلك عن طريق ضبط العوامل المختلفة والمتغير المستقل ، أما الكلينيكية فتبلغ إلى ذلك عن طريق بحث أمين ومكتمل إلى أقصى حد ممكن .

وبالنسبة للوجه الآخر ، هذا الذى يتعلق بالتعارض ما بين التفسير والفهم ، فإنه يبدو أشد استعصاء على المصالحة . فهذا الاختلاف هو المبدأ الأساسى الذى تستند إليه نظرية فى التخصص النوعى للعلوم الإنسانية ، نظرية نبعت من فلسفة التاريخ فى ألمانيا المعاصرة . (ر. آرون Aron ١٩٣٨) . ويلعب هذا التعارض دوراً

رئيسياً عند كارل ياسبرز K. Jaspers فى آرائه المتعلقة بالأمراض النفسية (كارل ياسبرز ١٩٣٣ — د. لا جاش ١٩٤١و١٩٤٢ ا) . ويتلخص جوهر هذا التعارض فيما يلى : إن التفسير العلى يعمل على تأويل ظواهر الطبيعة بأن يطبق عليها نظريات وقوانين يتم الوصول إليها بالاستقراء المعمم ، وهى نماذج اصطناعية للواقع لا نتطلب منها أن تعطينا حدسا أمينا عن « الطبيعة » ، وإنمـا مجرد صياغة مريحة ، وخصبة ، تسمح بالتحقيق والدقة .

أما الفهم فإنه يعمل على تطبيق « علاقات مثالية فهمية » على الوقائع السيكولوجية ، وهى علاقات تنشأ بطريقة حدسية أثناء التجربة الحية ، فتتيح الوصول الى اشتقاق دلالة محايثة للواقع الحى . فالعلاقة العامة هى فى نفس الوقت حقيقية وغير واقعية ؛ أنها مثالية . وإن التأويل الذى تقــدمه هــذه العلاقات العامة عن الوقائع السيكولوجية ، اذا ما كانت معطيات الوقائع كافية من حيث العدد ومتلاقية فى الاتجاه ، هذا التأويلهو فى نفس الوقت محتمل وواقعى . وبعبارة أخرى فإن التأويل الفهمى يستشف الدلالات المحايثة للوقائع السيكولوجية ، سواء نظرنا إلى هذه الوقائع على أنها تجارب حية ، أو تعبيرات ، أو مسالك . « فالعلاقات المثالية للفهم » هى ضرب من صياغة الواقع فى «أوليات » axiomatisation أو « صور هيكلية »

schématistion . وعليه ، فالفهم السيكولوجي ينطوى على تصور واقعى النزعة للمعقولية السيكولوجية ، فى حين أن التفسير العلى يستند إلى تأويل مثالى النزعة للفيزياء .

إن العصر الذى كتب فيه ياسپرز Jaspers كتابه عن « علم الأمراض النفسية العام » ليخول لنا القول بوجود عناصر وضعية وذرائعية فى مذهبه عن التفسير العلى . غير أن هذا التأويل للقوانين والنظريات آخذ فى التقهقر ، أو هو يتطلب على الأقل بعض التصحيح. فلنتأمل النظرية الذرية ، التى يقدمها ياسپرز كمثال للنموذج الفيزيائى من حيث هو اصطناعى ومريح فى نفس الوقت : فإن تطور هذه النظرية قد جعلها أكثر فأكثر أقرب ما تكون إلى صورة هيكلية وصفية للواقع ، تسمح بفهم « صدور ما هو فيزيائى عما هو فيزيائى» . ومن الناحية الأخرى نجد فى علم النفس علاقات عامة من طراز القوانين الطبيعية ، بمعنى أنها قد تم الوصول إليها عن طريق الاستقراء المعمم . وبعض هذه العلاقات العامة يمكن ترجمتها إلى دلالات محايثة للسلوك ، نى أنها تسمح بالإمساك « بكيفية صدور ما هو نفسانى عما هو نى» . ذلك مثلا هو الحال فى «قانون الأثر » الذى بمقتضاه ، متى ت جميع الظروف ، فإن النجاح يؤدى إلى تكرار الاستجابة ،

بينما الفشل يؤدى إلى استبعاد الاستجابة[1] . وعلى العكس من ذلك، فإن بعض القوانين السيكولوجية الأخرى هى أقل انفتاحا « للفهم »: أو هى لا يمكن ترجمتها إلا فى عناء إلى أسلوب متاح للحدس ، أو هى لا ينبغى فى رأى الباحثين الأكثر تدقيقا ، ترجمتها على الأطلاق :: ذلك مثلا هو حال « عوامل » الذكاء و « عوامل »[2] الشخصية . (دونالد ماكينون D. W. Mackinnon ١٩٤٤ ص ٣٤) . وحتى فى علم الأمراض النفسية ، هنالك « وحدات ثابتة » لا ينبغى محاولة «فهمها» . وتتمخض هذه المناقشة عن النتيجة التالية : إنه يمكن فى علوم الطبيعة كما فى علوم الإنسان ، وخاصة فى علم النفس ، أن نميز ما بين نمطين من العلاقات العامة . فبعضها علاقات مجردة ، هى وأن صلحت أساسا للتنبؤ ، فإنها لا تسمح لنا بأن نتبين « كيفية صدور ما هو فيزيائى عما هو فيزيائى » ، ولا « كيفية صدور ما هو نفسى عما هو نفسى » . أما البعض الآخر من هذه العلاقات فأكثر عيانية ،

(١) والصيغة المحكمة لهذا القانون تتطلب مزيداً من الدقة والإطاله .

(٢) بإزاء نتائج جمله من الاختبارات ، فان « العامل » هوعنصر يمكن عزله عن جميع العناصر الأخرى التى تحدد مقدار الأداء . وهناك تمييز ما بين « عوامل عامة » ، و « عوامل طائفية » ، و « عوامل نوعيه » ، و « عوامل عرضية » .

تسمح لنا بأن نتبين كيفية تسلسل الظواهر ، ونتبين العلاقات المحايثة للظواهر التى تتم ملاحظتها . وهكذا فإن التعارض ما بين النزعة التجريبية والنزعة الكلينيكية ، بقدر ما يتراكب على التعارض ما بين النزعة « الطبيعية » والنزعة « الإنسانية » ، لا ينبغى أن نزيد من حدته بتعارض غير قابل للمصالحة ما بين « التفسير » العلى و « الفهم » السيكولوجى . « فالتأويل الفهمى » هو الأداة التى لا غنى عنها للفحص الكلينيكى وللتحليل النفسى للسلوك . وما « العلاقات المثالية الفهمية » عند ياسبرز Jaspers غير صورة هيكلية لانتظام السلوك وتتابعة . هذا إلى أن بنية هذه العلاقات المثالية ليست مختلفة بصورة أساسية عن بنية بعض المبادىء فى الفيزياء .

٣ ـ نتائج علم النفس

أو مبادىء وصف السلوك وتفسيره

فإذا انتقلنا إلى فحص المبادىء التى بحسبها يضطلع علم النفس التجريبى وعلم النفس الكلينيكى بوصف السلوك وتفسيره ، فإن الوحدة المذهبية تبدو جد واضحة . ولمثل هذا التجابه ، نجد خير أرض فى هذه المقارنة ما بين مبادىء السلوك بحسب نظريات « التعلم » من جهة ، وبحسب « التحليل النفسى » من جهة أخرى .

فالتأويل الوظيفى للسلوك هو هو بعينه تماماً : فدلالة السلوك هى دائماً إقامة من جديد لوحدة الكائن الحى ، عندما تتعرض هذه الوحدة لتهديد التوتر الناشىء عن حاجة فسيولوجية أو عن حاجة مكتسبة . فمبدأ الهوميوستازيس[1] homeostasis عند كانون (كانون ١٩٢٩) ، هذا المبدأ الذى يحب الأمريكيون كثيراً الالتجاء إليه ، يضطلع بدور مماثل لما يضطلع به « مبدأ الثبات » principe de constance ، وهو الذى استعاره

---

(١) يشير هذا المبدأ إلى خاصية عامة فى الكائنات العضوية تتلخص فى الميل إلى الإبقاء على ثبات شروط الحياة ، وإلى إقامتها من جديد حينما يطرأ عليها التغير وخاصة فيما يتعلق بالوسط الداخلى . (المترجم) .

فرويد من نخنر . (فرويد ١٩٣٦) : فبحسب الواحد والآخر ، يميل الـكائن العضوى دائماً إلى خفض التوتر إلى« أفضل مستوى ممكن»، أى أنه يميل إلى إطاعة الدافع الأقوى . ويضطلع التحايل النفسى ، بصورة رائعة بتوضيح استثناءين بارزين لهذا المبدأ .أما الاستثناء الأول فيتعلق باللذة الجنسية التى يتضمن السعى إليها زيادة مطردة فى التوتر، ولـكن الارتخاء الختامى يحقق فى الواقـــع لذة بقدر ما سبقه من توتر . وأما الاستثناء الثانى فيتعلق بعمليات التفكيك dissociation والـكبت refoulememt، التى تلعب دوراً غاية فى الأهمية فى تفسـير التحايل النفسى للسلوك البشرى ، والتى تبدو مناقضة لفكرة أن السلوك يميل إلى أن يقيم من جديد وحدة الـكائن العضوى ، أو إلى أن يبقى عليها. ولـكن هنا أيضاً يكشف الفحص الأكثر تعمقاً عن أن إشباع الحاجة فى هذه الحالة إنما يتم فى اتجاه الدافع الأقوى ، ويعنى ذلك ، بصفة عامة ، إرضاء الحاجة إلى الأمن، مما يحقق أكبر خفض ممكن للتوتر . وهذه العملية تشبه الظاهرة التشريحية الخاصة بالتـكيس أو التحوصل enkystement .

ومنذ حين ، ونحن نقدم مثالا لقانون تجريبى « متاح للفهم » ، ذكرنا « قانون الأثر» . فالنجاح يؤدى إلى تكرار الاستجابة ، والفشل

يؤدى إل استبعادها . والأثر الناتج عن « الإثابة » أو « العقاب » له مناظر فى ميدان التحليل النفسى ، فى « مبدأ اللذة » و« مبدأ الواقع » (فرويد ١٩٣٦ ص ١٢) . ففى الميدانين ، نجـد نفس الحجج التى تستهدف رد العقاب إلى الإثابة ، ورد مبدأ الواقع إل مبدأ اللذة : فالاستجابة للعقاب ترجع إل دافع أقوى يتعلق بالأمن ، ومن ثم فإنها تحقق خفضاً أتم للتوتر . وهكذا ينتهى كل من التحليل النفسى ونظرية التعلم إلى تصورين متشابهين عن الـكف والصراع . فالمفاهيم التجريبية الخاصة «بالتعزيز» (وهو العملية التى يتدعم بها الارتباط بين مثير واستجابة) و « بقوة العادة » ، تتفق إلى حدما مع مفهوم التحليل النفسى عن « التثبيت » .

ولقد كرس التجريبيون الـكثير من أبحاثهم لمسألة «تعميم العادة» بمعنى امتداد العادة إلى مواقف هى جديدة من الناحية التـاريخية ، ولـكنها متكافئة من الناحيه الوظيفية . ومن الواضح هنا أن الأمر ينطوى على تشابه قوى مع تصور السلوك فى مفاهيم التحليل النفسى عن « العقدة » و « الطرح » transfert . ومصطلح « الطرح » نفسه مشترك بين الميدانين .

وبوسعنا أن نمضى فى التدليل حتى التفاصيل . ولكننا اقتصرنا على بعض النقاط البارزة . فأية نتيجة نستخلص من ذلك ، أن لم تكن هى القول بأن أبحاثا أجريت على مواد مختلفة ، وبتكنيكات مختلفة ، قد انتهت إلى مبادىء ، فى تفسير السلوك ، هى عمليا متطابقة ؟

وإذا كان التمايز ما بين المنهج التجريبى والمنهج الكلينيكى ليس غير تعبير عن محاولة التلاؤم من جانب النفسانيين بإزاء موضوعات مختلفة، هى المسالك الجزئية فى حالة والمسالك الكلية فى الحالة الأخرى، فإن أقل ما يمكن أن يقال هو أن المنهجين يكمل أحدهما الآخر ، على نحو يحقق البحث المكتمل الملائم لحقل علم النفس . ولكن ها نحن أولاء نتبين بين هذين الفرعين المختلفين، من حيث النشأة والاهتمامات وطرائق العمل ، نتبين وحدة مذهبية جذرية سواء من ناحية موضوع علم النفس أو من ناحية مبادىء تفسير السلوك .

* * *

وما دام الأمر كذلك ، أفليس من الحكمة أن نفكر فيما يمكن أن يقدمه الكلينيكى والتجريبى من عون كل منهما للآخر بدلا من الإصرار على التجاهل المتبادل وعدم الثقة ؟

عندها يبدأ الكلينيكى بالثناء على التجريبيين . ولقد ظللت وقتاً طويلا يغلبنى الشك بإزاء هذا الحلم العتيق لعلم النفس : حلم إقامة قوانين « تحليلية » بسيطة ، يتيح التأليف فيما بينها بعد ذلك تفسير الظواهر المعقدة . ضمن هذا المنظور يتحتم على قوانين التعلم ، التى أقامها التجريب ، استنادا إلى مسالك جزئية عند الإنسان والحيوان ، نقول يتحتم عليها أن تتيح تفسير تعقدات السلوك البشرى العيانى . ولقد كشف التقدم العلمى عما كان ينطوى عليه شكى من بعد عن الصحة . فإنى لأعترف عن طيب خاطر بما تنطوى عليه من قيمة كلينيكية الكثرة من المبادىء التى أثبتتها الدراسة التجريبية للتعلم . وإنى لا أعنى هنا المحاولات النظرية البحتة التى تستهدف سحب نظريات تجريبية معينة على السلوك البشرى ، كنظرية الفعل المنعكس مثلا أو بالأحرى «فلسفة ما وراء الفعل المنعكس » métaréflexologie . فالتشريط تكنيك طريف لتوضيح القوانين الأساسية فى التعلم ؛ ولكن يبدو من المستحيل رد العادة إلى مجرد سلسلة من الأفعال المنعكسة الشرطية ،

أو رد الشخصية إلى جمع من العادات . ولا يبدو لى أن المحاولات الحديثة ، التى قام بها علم نفس الأفعال المنعكسة لإقامة أفعال منعكسة شرطية من درجة متقدمة [1] ، قد اقتربت ، بكل ما وصلت إليه من نتائج ، إلى تفسير للسلوك البشرى يبعث على الرضى . (ج . دونالد هاريس ١٩٤٦ ص ٤٣٩) . ورأيى أن بعض المبادىء التى من أصل تجريبى لها ولا شك تطبيق متناثر ومحدود ، ولكنه تطبيق عملى ومباشر على المادة الكلينيكية العيانية ، كما هو الحال مثلا أثناء فحوص التحليل النفسى . ذلك أمر واضح ؛ فالكلينيكية تعمل فى ظواهر معقدة ، ومن ثم يصعب عليها أن تعزل وأن تمنهج مبادىء تفسيرية للسلوك . وبغير النظرة الكلينيكية لا نستطيع فهم السلوك البشرى واختلالاته ، ولكن هذه النظرة تعجز عن أن تمدنا بمبادىء يقينية راسخة . ومن هنا نجد أن المفاهيم التجريبية المترابطة الخاصة بالتعميم والتمييز تمدنا بتصورات ملائمة لفهم بعض الوحدات الكلية الكلينيكية . فكف الميول المحارمية مثلا يمكن أن ينتهى إلى كف كل ميل جنسى . وعلى العكس من ذلك فإن التعلم الذى يتحقق

---

(١) عادة ما يقف الأمر عند التدعيم من الدرجة الثالثة . (المترجان) .

خلال علاج التحليل النفسى يتيح التميز بين المواقف التى يباح فيها إرضاء الميول الجنسية والمواقف التى يحرم فيها هذا الإرضاء. وعلى ذلك فالكاينيكية فى حال يسمح لها بالإفادة من التجريب على هذه الفروض التى انتهت إليها الكلينيكية عبر أبحاثها الخاصة. ذلك هو جانب من فائدة الأبحاث «الموضوعية» المنصبة على مفاهيم التحليل النفسى، وخاصة حين تتخذ هذه الأبحاث صورة التجريب الذى هو أكثر خصوبة من مجرد التناول الإحصائى المعطيات الخاصة بالأحداث الماضية والمسالك الحالية. (سيرز Sears ١٩٤٣ و ١٩٤٦). وثمة مشكلتان مترابطتان تنتميان إلى صميم أنثروبولوجيا التحليل النفسى، أولاهما التطبيع socialisation والصراع. فإقامة «أنموذج حيوانى» للتطبيع يسمح بتبين السمات الأساسية لعملية التطبيع بصورة عامة، وإن كانت هنالك اختلافات أساسية تميز التطبيع البشرى من الأنموذج الحيوانى. (موور وكلاكهورن ١٩٤٤ ص ٩٩). ودراسة الصراع عند الحيوان، بأكثر مما هى عليه عند الطفل، إنما هى بما تنطوى عليه من إحكام تجريبى، عظيمة الدلالة بالنسبة إلى الكاينيكى. وليس فى وسعنا أن نتتبع دقائق النظرية، والتجارب، والنتائج. فحسبنا الإشارة إلى حقيقة واحدة: فإن المنحنى الذى يمثل مقدار

مسالك التجنب avoidance gradient يصعد بأسرع مما يصعد منحنى الأقتراب approach gradient . ويمكن التنبؤ ، والتجربة تؤيد ذلك : بأن سلوك الحيوان يصبح صراعيا فى نقطة من المكان تتمثل فى تقاطع المنحنيين (ميلر ١٩٤٤) . وبقدر ما تتعدد مواقف الصراع يكثر تسلل المظاهر الكلينيكية . وإن المبدأ العام الذى بحسبه يتزايد الميل إلى التجنب بأسرع مما يتزايد الميل إلى الإقتراب ، أنما هو عظيم الأهمية فى فهم الكف ، والصراع ، والقلق ، كما أنه ينطوى على تطبيقات كلينيكية هامة . وتعلمنا الكلينيكية فى ميدان التحليل النفسى أنه حين تصبح الحاجة الغريزية أكثر إلحاحاً فإن ذلك يستحث الأنا على تعزيز استجاباتها الدفاعية . فإذا ما وهنت ، على العكس ، هذه الحاجة الغريزية فان الأنا تصبح أكثر استعدادا لأن تسمح بالإرضاء . (أنا فرويد ١٩٣٧ ص ١٨٤ — ١٦٥) . وتسمح المعدات التجريبية بصياغة ذلك فى صورة مكانية : فإذا ازدادت القوة الدافعة لسلوك الاقتراب ، ازداد الكائن قربا من هدفه، ولكن نظرا لأن الكائن يزداد أيضاً اقترابا من الخطر فان ميولا للتجنب ، أشد قوة ، تتم تعبئتها . (ميلر وكلا كهورن ١٩٤٤ ص ٤٣٩) . وجملة القول أن الدراسات التجريبية تزود الدراسة الكلينيكية للسلوك بمبادىء واضحة

أكيدة . فهى تسمح بإيضاح وصقل بعض التصورات ذات الأصل الـكاينيكى. وهى تستخلص، وستستخلص أكثر فأكثر قوانين يمكن تطبيقها فى تفسير السلوك البشرى العيانى . وهكذا نستطيع أن نخاص إلى القول بأن الإعداد التجريبى للباحث ، وبأن المعارف التجريبية ، لا غنى عنهما للـكاينيكى .

وبالمثل فإن التجريبى لاغنى له عن الإعداد الكاينيكى ، لاولا عن المعارف الـكاينيكية الواسعة ، وذلك لأسباب عديدة .

وأول هذه الأسباب هو أنه يستحيل التجريب عميانيا ، أى بدون أن نعرف على أى شىء سنجرب . فالطريقة التجريبية تتضمن صياغة فروض للعمل. ومن أهم ما تضطلع به الـكلينيكية الاستطلاع والتنقيب فى مجالات البحث المختلفة، وصياغة الفروض التى ستخضع للضبط التجريبى . فإن الأبحاث التجريبية على الصراع ما كان يمكن أن تقوم لولم تسبقها سنوات من الدارسات الـكلينيكية وأبحاث التحليل النفسى . وتصور « النـكوص » الذى تناوله التحايل النفسى بالدرس خاصة فيما يتعلق بالميول وبالموضوع ، إنما كان نقطة بدء للتجريب على النـكوص « الوسيلى » instrumentale (سيرز ١٩٤٣) . أكان من الممكن

أن تنشأ فكرة بحث فى « أنماط السلوك العدوانى فى الأجواء الاجتماعية المصطنعة » (ليفين وليبيت وهوايت ١٩٣٩) لو لم يكتشف التحليل النفسى العلاقه مابين الإحباط والعدوان ؟ إننا لنلتقى بالتحليل النفسى فى كل موضع من الأبحاث التجريبية المتصلة بالسلوك الفردى وبعلم النفس الاجتماعى . والتجريب حين نحسن إعداده وتنفيذه يمكن أن يكون حاسما ، ولكن ذلك فى علم النفس ، كما فى العلوم الأخرى ، لا يتأتى إلا فى مرحلة متقدمة من البحث[1] .

والتجريب ، فى المحل الثانى ، لا ينصب إلا على قطاعات محدودة من السلوك، حتى ولو أتاحله اكتمال طرائقه أن يتناول المسالك الكلية. فثمة إذن ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المعطيات الكلينيكية ستظل تضطلع بدور هام فى بناء الوحدة الكلية، وذلك على الأقل فيما يتعلق

---

(١) ولنضف إلى ذلك ، أنه فى التجريب على المسالك البشرية المعقدة ، فإن ضبط العوامل الثابتة والمتغيرات إنما يتطلب الالتجاء إلى البحث الكلينيكى . ارجع مثلا إلى ليفين وليبيت وهوايت ، ١٩٣٩. ضف إلى ذلك ، فى هذة الدراسة ، أن إقامة الوحدة الكلية للمعطيات العديدة وغير المتجانسة لا يصدر فحسب عن التطوير الإحصائى ، وإنما أيضاً عن التأويل الفهمى.

بالسلوك البشرى . فلا يمكن أن نتصور كيف تستطيع نظرية عامة عن السلوك أن تستغنى عن المعارف الكلينيكيه المتصلة بالمسالك غير المتكيفة . « فعلم نفس السوية » فى صورته النقية ليس غير خرافة .

وأخيراً فإذا كان جوهر الروح الكلينيكية أن يتجه النفسانى إلى الوحدة الكلية لاستجابات كائن مكتمل وعيانى فى اشتباكه بموقف حياة ، فإن هذه الروح تعد بذلك بمثابة مقوم للروح التجريبية. فالفكر التجريبى يميل إلى أن يعزل. ورجل المعمل يميل أحياناً إلى اعتبار المعمل ورجل المعمل كعوامل ثابتة لا محل لإدخالها فى الحسبان . قال لى طالب ذات يوم : « أريد أن يؤتى لى بالإنسان فى قنينة » . ولكن هذه القنينة « المتخيلة » شأنها شأن المعمل ، كلاهما بيئة عيانيه ، وموقف حياة . وثمة مثل من شأنه أن يعين على فهم هذه الفكرة، ونعنى به « العصاب التجريبى » . فالوقائع التى كشف عنها بافلوف ، والتى لاحظها أو استحدثها آخرون من بعده ، تتلخص فيما يلى : إن الحيوان الذى يجرى عليه التشريط ، والذى يتحتم عليه أن يضطلع بتمييزات يتزايد إرهافها من تجربة إلى أخرى ، يفقد ما أكتسبه عندما يتخطى عتبة بعينها ، فيذهب الانتظام عن سلوكه ، ويصبح عنيداً وعدائيا . ولن يفيدنا كثيراً أن نقول كما فعل بافلوف « بفعل منعكس غير

مقيد » réflexe de liberté ، لا ولا أن نعارض الإثارة الدماغية بالكف الدماغى . فإذا تأملنا الموقف العيانى برز لنا ثلاث سمات : الطابع المصطنع للبيئة البافلوفية ، والطابع الرتيب للاثارات، والطابع الشخصى للعلاقة ما بين الحيوان والمجرب مما يشبه الطرح transfert الذى ينشأ بين المريض ومحلله النفسى . فما عساها أن تكون دلالة العصاب التجريبى إذن ، إن لم تكن الدفاع ضد ترويض جد مسرف ، يحمّل عملية التأنيس domestication بأكثر مما تطيق ، على نحو ما نجده فى العصاب الإنسانى باعتباره اضطرابا فى التطبيع ؟ ومن هنا ، تبدو الاستجابة الشرطية لا على أنها سلوك بسيط ، أولى ، لا ولا طبيعى على الأخص ، وإنما على أنها سلوك ثرى التركيب ، بالغ التمايز ومصطنع على الأخص . (ليدل Liddell ١٩٤٤) . وليس فى ذلك ما يمنع التشريط بحال من أن يضىء القوانين الأساسية للتعلم ، وإن أفقده الكثير من أهميته كعنصر طبيعى فى السلوك التلقائى . ونصل إلى هذا التغير فى التأويل بقلبنا للمنظور ، أى بالارتداد عن التناول التجريبى إلى التناول الكلى والعيانى فى النزعة الكلينيكية الحقة .

* * *

وهكذا تستطيع النزعتان التجريبية والكلينيكية ، ليس فحسب أن تلتقيا وإنما أن تتبادلا العون أيضاً . ويتضمن مشروع نظرية عامة فى السلوك إجمالا يؤلف ما بين علم النفس التجريبى ، وعلم النفس الكلينيكى ، والتحليل النفسى ؛ فضلا عن علم النفس الاجتماعى ، والأنثولوجيا ، اللذين لم نلح على أهمية إسهامهما بالدرجة الكافية .

فما الذى يعنيه هذا الصراع بين التجريبيين والكلينيكيين ؟ فهذا الصراع يبدو ، ضمن منظور من توحيد علوم النفس ، مجرد تعبير عن مرحلة ولت من تاريخ الفكر . ولم يكن مناص من هذا الصراع . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر تفرع علم النفس فروعاً مختلفة . فالنفسانيون ، المتباينون فى تكوينهم واهتماماتهم ، لم يثق بعضهم ببعض ، وعلى الأخص جهل بعضهم البعض . ولكنا حين نسلخ هذا الصراع عن تنافس الأشخاص وعن خصومات المدارس ، فإننا لا نكشف أية واقعة « حقيقية » يمكن الاستناد إليها للتدليل على وجود تباين جذرى . وعلى النقيض من ذلك فإن الحركة السيكولوجية فى السنوات العشر الأخيرة[1] تكشف لنا عن واقعية وخصوبة

---

(١) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتيب عام ١٩٤٩ . (المترجمان)

محاولات « التخطى » والتوحيد . وليس من ظاهرة أبلغ فى دلالتها من علم النفس الأمريكى الحديث : فإن البلد الذى أتاح وثبة خارقة للقياس النفسى ، وللدراسة التجريبية للسلوك ، هو نفسه الذى تكشف أكثر البلدان ترحيباً بالتحليل النفسى . ومن أكثر الاهتمامات إيجابية ، أن لم يكن أكثرها إيجابية على الإطلاق ، وأكثرها أصالة ، هذه المحاولة لتحقيق التكامل ما بين الدراسة التجريبية للتعلم والتحليل النفسى للسلوك البشرى . (هنت ١٩٤٤) . فإن هذا لمثل فريد على الحيوية والإبداع يثبت لنا ولا شك أننا أصبحنا فى سنة ١٩٤٧ أقل بعداً مما كنا عليه فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة إلى توحيد « علوم النفس » .

خلاصة

إن كثرة علوم النفس هى التى تثير مشكلة وحدة علم النفس .

ويعد التمييز ما بين علوم النفس « الطبيعية النزعة » وعلوم النفس « الإنسانية النزعة » خطوة أولى فى تبسيط المشكلة : ولكن علوم النفس تتشابك متداخلة فى الطبيعية والإنسانية . والطبيعية والإنسانية هما تصوران لا ينعمان بالثبات . فروح علم النفس المعاصر تولى أهمية لهذا الاتجاه ولذاك . فالنزاع بينهما يعبر عن تخبط عشوائى جماعى تلمسا للطريق ، يعبر عن سعى إلى الواقع ؛ فما أبعد هذا النزاع عن أن يكون مجرد اختيار يصدر عن دوافع شخصية .

وثمة — فى مستوى البحث — طريقتان للعمل تناظران هذين الاتجاهين الفلسفيين : طريقة علم النفس التجريبى وطريقة علم النفس الكلينيكى .

فعلم النفس التجريبى والمقارن هو فى مركز يتيح له تحقيق وحدة علم النفس . فهو صارم لأنه نظرى وتجريبى . وهو عام لأنه

مقارن . ولكن تطبيقه عسير ومحدود فيما يتصل بالمسالك البشرية العيانية .

وعلم النفس الكلينيكى يتميز بالبحث المنهجى ، والمكتمل ماأمكن ، للحالات الفردية . وهو ليس علم النفسى المرضى ، ولكنه يجمع ، فى دراسة واحدة ، مابين دراسة السلوك واختلالاته . والتحليل النفسى هو صورة من علم النفس الكلينيكى وصورة من العلاج النفسى ، صورة تتميز خاصة بدراستها للطرح . وعلى الرغم مما هنالك من تعارضات واضحة ، فإن علم النفس الكلينيكى وثيق الصلة بالقياس النفسى ؛ فالبحث الكلينيكى لايستطيع الآن أن يستغنى عن المقاييس ، كما أن تطبيق المقاييس لايفتأ دائما يستعين بالروح الكلينيكية ، سواء عند اختيار المقاييس ، أو عند تطبيقها ، أو تأويلها . واستجلاء الشخصية يستلزم الاستخدام الكلينيكى للمقاييس ، أو الالتجاء إلى مقاييس الشخصية التى هى على وجه التحديد « فحوص كلينيكية » أكثر منها مقاييس بالمعنى القياسى للفظ .

وتستند الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى علم النفس الكلينيكى

إلى مثل علمى أعلى جدضيق فى أفقه. فإن المنهج الكلينيكى هو أصلح منهج لدراسة السلوك البشرى العيانى.

فعلم النفس التجريبى وعلم النفس الكلينيكى لايتتامان فحسب، وإنما هما أيضا يتلاقيان بشكل واضح. فعلم النفس بالنسبة إلى الواحد وإلى الآخر، هـــو علم السلوك، على أن نفهم من السلوك جملة الاستجابات ذات الدلالة، والتى بها يضطلع الكائن الحى، فى موقف، بخفض التوترات التى تهدد وحدته واتزانه. والتعارض ما بين التفسير الطبيعى والفهم السيكولوجى، يرتد إلى التمييز مابين القوانين المجردة والقوانين العيانية؛ وتطبيق هذه القوانين العيانية فى تأويل المعطيات هووحده الذى يتيح فهم تعاقب الظواهر الفيزيائية أو السيكولوجية. وأخيرا، فثمة اتفاق بارز مابين تأويل السلوك فى ضوء الدراسة التجريبية للتعلم وتأويل السلوك فى ضوء التحليل النفسى.

فالتجريبية والكلينيكية فى علم النفس تتبـــادلان العون. تضطلع الكلينيكية بصفة أساسية بمهمة الاستطلاع والتطبيق. وتمثل التجريبية مرحلة ختامية للبحث العلمى. وما الصراع بين علم النفس التجريبى وعلم النفس الكلينيكى غير مرحلةولت من تاريخ علم النفس.

المراجع

Achard (Marie). — *Évolution psychiatrique*, fasc. II, 1934.

Aron (Raymond). — *Essai sur la théorie de l'histoire dans l'Allemagne Contemporaine, la philosophie critique de l'histoire*, Paris, Vrin, 1938.

Canguilhem (Georges). — *Essai sur quelques problèmes concernant le normal et le pathologique.* Publications de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg, fasc. 100. Librairie « Les Belles-Lettres », Th. Méd., Strasbourg. 1943.

Cannon (W. B.). — Organisation for physiological homeostasis, *Physiological Review*, IX, 399-431, 1929.

Claparède (Édouard). — La Psychologie fonctionnelle, *Acta Psychologica*, 1936.

Freud (Anna). — *Le moi et les mécanismes de défense*, traduction française, Paris, Presses Universitaires de France, 1949.

Freud (Sigmund). — *Essais de psychanalyse*, traduction française, Paris, Payot, 1936.

Guillaume (Paul). — La psychologie du comportement. In *La Vie mentale*, Encyclopédie française permanente, VIII, 80 08-11, 1938.

— *Psychologie Animale*, Paris, Armand Colin, 1940.

— *Introduction à la psychologie*, Paris, Vrin, 1942.

Goldstein (Kurt). — L'analyse de l'aphasie et l'étude de l'essence du langage. *Journal de psychologie normale et pathologique*, 1933.

Harriman (Ph. L.). — *Twentieth Century Psychology*, New York, The Philosophical Library, 1946.

Harris (J. D.). — *Recent developments in conditioning, in Harriman*, 1946, 492-456.

Hartmann (Heinz). — *Die Grundlage der Psychoanalyse*, Leipzig, Georg Thieme, 1927.

Hull (C. L.). — *Principles of Behavior*, New-York, Appleton Century, 1943.

Hunt (J. Mc. V.). — *Personality and the behavior disorders*, New-York, The Ronald Press Company, 1944.

Jaspers (Karl). — *Psychopathologie générale*, traduction française, Paris, Alcan, 1933.

Kinnon (D.W. Mac). — *The structure of personality*. Voir. J. Mc. V. Hunt, 1944, 348.

Klein (D. B.). — Psychology's progress and the armchair taboo, *Psychological Review*, Vol. 49, 1942.

Lagache (D.). — Jaspers et l'intelligibilité du psychique, *Bull. Fac. des Lettres*, Strasbourg, 1941.

— La compréhension et la causalité dans la psychologie en profondeur, *Bull. Fac. Lettres*, Strasbourg, 1942 *a*.

— L'emploi clinique des tests et le diagnostic du caractère, *Bull. Fac. Lettres*, strasbourg, 1942 *b*.

— La méthode clinique en psychologie humaine, Faculté des Lettres, Strasbourg, *Mélanges*, 1945.

— *La Jalousie Amoureuse*. I. — Les états de jalousie et le problème de la conscience morbide. II.— La jalousie vécue, Paris, Presses Universitaires de France, 1947.

— Les méthodes de psychologie humaine et leur application à l'étude des jeunes inadaptée. *Sauvegarde*, troisième année, No. 21, 1948.

— De l'aptitude au métier de psychologue, *Bulletin du Groupe de Psychologie de la Faculté des lettres*, No. 10, 1948 *b*.

— De la psychanalyse à l'analyse de la conduite. XIe Congrès international de Psychologie. Pour paraître dans la *Revue Françals e de Psychanalyse*, 1949, No. 1.

— Psychologie clinique et méthode clinique. Pour paraître dans *L'Évolution Psychiatrique*, 1949, No. 1.

Lewin (K.), Lippitt (R.) and White (R. K.) — Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally created « Social Climates », *Journal of Social Psychology*, vol. 10, 1939.

Loosli-Usteri. — *Le Diagnostic individuel chez l'enfant au moyen du test Rorschach*, Hermann, 1938.

Miller (N. E.). — *Experimental Studies of conflict*. Voir J. Mc V. Hunt, 431-465, 1944.

Mowerer (O. H.) et Kluckhorn (Cl.), — *Dynamic theory of personality*. Voir Hunt, 69-138, 1944.

Munn (N. L.). — *Psychology*, New-York Houghton Mifflin Company, 1946.

Muller-Freienfels. — Les tendances principales de la psychologie allemande. *Recherches Philosophiques* 1931-1932, p. 312, 1931.

Murchison (Carl). — *Psychologies of 1925*. Worcester, Clark University, series of psychology, 1930.

— *Psychologies of 1930*, id., 1930.

Palmade (Guy). — Le "Thematic Apperception Test" (T.A.T.) *Annales Médico-Psychologiques*, I, 130-151, 1947.

Piaget (Jean). — *La Représentation du monde chez l'enfant*, Paris, Alcan, 1926.

Piéron (Henri). — *Psychology expérmintale*, Paris, Armand Colin, 1927.

Richler (C. P.). — Biology of Drives, *The Journal of comp. and phys. Psychology*, 3, 129, 1947.

Rorschach (Hermann). — *Psychodiagnostic*, traduction française, Paris, Presses Universitaires de France, 1947.

Sartre (J. P.). — *Esquisse d'une théorie des émotions*, Paris, Hermann, 1939.

— *L'Imaginaire*, Paris, N. R. F., 1940.

Sears (R. S.). — *Survey of objective studies of psychoanalytic concepts*, New-York, Social Science Research Council, 1943.

Stern (William). — La psychologie de la personnalité et la méthode des tests, *Journal de Psychologie normale et pathologique*, 1928.

— *Allgemeine Psychologie auf personalistischer Grundlage*, 1935.

Tilquin (A.) — *Le Behaviorisme*, Paris, Vrin, 1942.

Wallon (H.). — *Psychologie appliquée*, Paris, Armand Colin, 1938.

— Science de la Nature et Science de l'Homme. La psychologie *(Revue de Synthèse)*, 1931.

— *Les Origines du caractère chez l'enfant*, Paris, Boivin, 1933. (Nlle édition, Paris, Presses Universitaires de France, 1949).

— *De l'acte à la pensée*, Paris, Flammarion, 1942.

Watson (J. B.). — *Behaviorism*, New-York, People's Institute Pub., 1924.

المحتويات

	صفحة
وحدة علم النفس	٥
١ — موضوع علم النفس	٥٠
٢ — مناهج علم النفس	٥٢
٣ — نتائج علم النفس	٥٧
خلاصة	٧١
المراجع	٧٤